البيان الدّيمقراطي الاجتماعي

أيّها الدّيمقراطيّون
الاجتماعيون

اتحدوا...

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
مكتب تونس

GSD
Génération Sociale Démocrate

Génération Avenir

البيان الدّيمقراطي الاجتماعي

أيّها الدّيمقراطيّون
الاجتماعيون

اتحدوا ...

تم إعداد هذا العمل في إطار أكاديمية قادة المستقبل لمؤسسة فريدريش ايبرت في جيلها السابع، من قبل فريق مشروع الجيل الديمقراطي الاجتماعي المتكون من:

سيف بن يوسف

سارة بوبكر

رباب الهمامي

صفاء بن والي

محمد فرحات بوغزالة

يهمّ الفريق أن يتوجّه بالشكر الجزيل لملكة الدراوي ومحمد الصحبي الخلفاوي ووليد غبارة ووليد لعربي الّذين لم يكن هذا البيان ليرى النور لولا مساعدتهم.

فلهم كلّ الإمتنان والتقدير.

الفهرس

مقدمة

I. في ضرورة ضبط سياق ومفهوم الدّيمقراطية الاجتماعية في تونس
II. الدّيمقراطيّة الاجتماعية في العالم عبر التّاريخ
III. تاريخ الدّفاع عن الدّيمقراطيّة والعدالة الاجتماعية في تونس
IV. خلل الإجابات على المسألة الاقتصادية والاجتماعية في تونس منذ 2011
V. في ضرورة صياغة بيان ديمقراطي اجتماعي لتونس

الفصل الأوّل :
الدّيمقراطية أولا الديمقراطية دائما ...

I. في البدء كانت الحُريّة : في التحرّر والحُريّة من أجل الدّيمقراطية الاجتماعية
II. في شُروط إرساء حياة ديمقراطيّة سليمة
- أ. مُواطنون أحرار في مُجتمع حُرّ
- ب. تنظّم مدني وسلميّ حرّ
  1. أحزاب سياسيّة مُنظّمة ومُهيكلة
  2. جمعيّات مدنيّة رائدة
  3. نقابات عُماليّة جذريّة
- ج. إعلام حُرّ ونزيه
- د. قضاء مُستقلّ، عادل وناجز
- هـ. رقابة شفّافة وناجعة

III. في تأسيس شرعيّة السّلطة عن الانتخابات الحُرّة والنّزيهة
IV. في رحاب دولة المُؤسّسات : بناء مُؤسّسات ديمقراطية متينة
- أ. المُؤسّسة التّشريعية : برلمان وطني
  1. تمثيل حقيقيّ للشّعب
  2. تشريع تقدميّ واجتماعيّ
  3. رقابة فعليّة على السّلطة التنفيذية
- ب. السّلطة التنفيذية : حُكم رشيد
- ج. المحكمة الدّستورية : قضاء يصُون الدّستور ويُحافظ على عُلويّته
- د. السّلطة المحليّة : لا مركزيّة في إطار وحدة الدّولة
- هـ. المُؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة : جيش وأمن جُمهوريّان

V. عودٌ على بدء : في الإتّحاد من أجل الدّيمقراطيّة الاجتماعية

الفصل الثاني :
اقتصاد اجتماعي بديل يُحقّق الرّفاه العامْ ..

I. في البدء : الدّيمقراطية الاجتماعية أولا، العدالة الاجتماعية دائما ..
II. في نقد نمط الإنتاج الرّأسمالي : لا .. لجشع رأس المال
III. في الطرح الدّيمقراطي الاجتماعي : نعم .. لرأس مال وطني
IV. في أسس البديلْ الاقتصادي والاجتماعي
V. في ضرورة إعادة الاعتبار لمفهوم دولة الرّفاه

أ. مُقوّمات دولة الرّفاه

1. قطاع عُمومي تنافسي وفعّال
2. تغطية اجتماعية وتقاعد مُريح لجميع الشّغالين
3. نظام جباية تدريجي وعادل
4. تضامن اجتماعي حقيقي
5. قانون شغل اجتماعي ونافذ

ب. دعائم دولة الرّفاه

1. صحّة عموميّة للجميع
2. تعليم عمومي مجاني وعصري
3. نقل عُمومي آمن وناجع

ج. أسس نجاح دولة الرّفاه

VI. في ضرورة دعم وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
VII. في حُقوق الأجيال القادمة : نحو .. اقتصاد أخضر صديق للبيئة
VIII. عود على بدء : عدالة اجتماعيه مُجتمع عادل

الفصل الثّالث :
كُلّ الحقوق لكُلّ النّاسْ ..

I. في البدء : أفرادٌ أحرارْ .. من أجل مشروع جماعي مُشتركْ
II. الحُقوق والحُرّيات الفرديّة أولا، الحُقوق والحُرّيات الفرديّة دائما ..

أ. الحقّ المُقدّسْ في الحياة
ب. المُساواة التامّة والمُطلقة بين النّساء والرّجال
ج. الحقّ في حماية المجال الخاصّ
د. حُريّة التديّن وعلاقة الدّولة بالدّين
ه. الحُقوق الثقافيّة
و. الحرّيات الثقافيّة

III. عودٌ على بدء : الحُريّة أولا، الحُقوق دائما ..

الفصل الرّابع :
علاقات دوليّة إنسانية في عالم مُتعدّد الأقطابْ ..

I. في البدء : في نضال الشّعوبْ الحُرّة من أجل المُساواة ..
II. .. وضدّ «بُؤسْ» العولمة
III. في الحفاظ على السّيادة الوطنيّة زمن العولمة
IV. من أجل المغرب العربي الكبيرْ
V. من أجل قطب اقتصادي عربي فاعلْ ووازنْ
VI. إفريقيا قارّتنا، إفريقيا قبلتنا ..
VII. فلسطين، بوصلة أحرارْ العالم
VIII. عودٌ على بدء : نحو، أفق الإنسانيّة الرّحب : «الهجرة إلى الإنسانيّة»

خاتمة

مقدّمة

إنّ الحلم واجب، والنضال من أجل تحقيقه ضرورة... وإنّ تفاؤل الإرادة يقطع مع تشاؤم الذكاء ويغيّره... تولد المشاريع العظيمة أفكارا فرديّة، لتتلاقى وتتحول لحركات جبّارة تُخضع التاريخ... والتاريخ صراع، والاستسلام لما قد يبدو حتميات جريمة... الأفكار باقية، دائمة مادام حاملوها مؤمنين برفعتها وجدارتها.

الحلم بواقع أفضل ووطن أجمل ما يزال باقيا فينا.

ليس الاستبداد قدرا...

وليست الظلاميّة والرجعيّة قدرا...

وليس الظلم واللامساواة قدرا...

وليس التخلف قدرا...

وليست التبعية قدرا...

بل الأنوار والتقدم والحرية والعدالة قدر... الحياة قدر، إرادة الحياة قدر...

والقدر لا بدّ أن يستجيب لإرادتنا، فينجلي الليل، وينكسر القيد...

في ما يلي مشروعنا، نظرتنا، تصوّرنا، قدرنا.

في ما يلي دعوتنا لأرضية الوحدة، قناعاتنا حول مشروعنا الديمقراطي الاجتماعي الذي نريده لوطننا.

ليس الاستبداد قدرا...
وليست الظلاميّة والرجعيّة قدرا...
وليس الظلم واللامساواة قدرا...

WHEN NOTHING GOES RIGHT

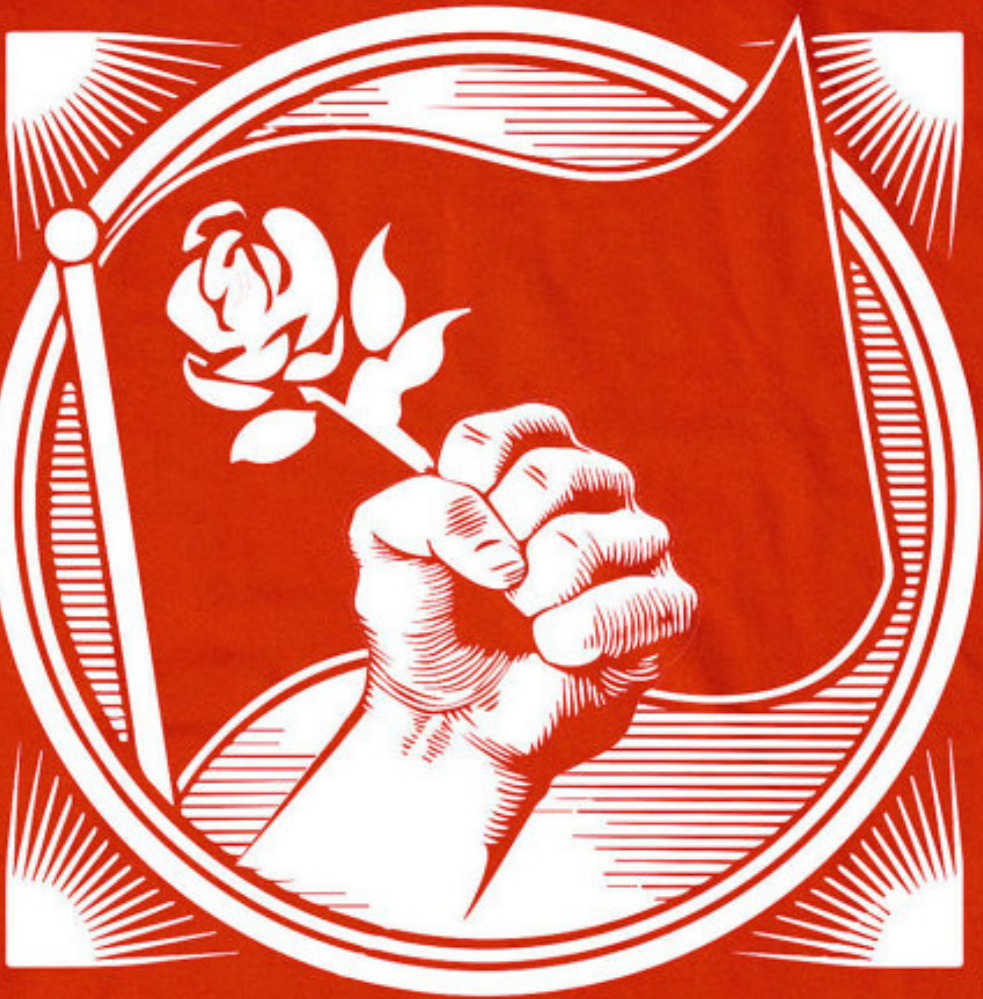

GO LEFT

©allriot.com

ا. في ضرورة ضبط سياق ومفهوم الدّيمقراطية الاجتماعية في تونس

شكّل النّضال من أجل الحُريّات العامّة والديمقراطيّة السياسيّة القاسم المُشترك بين مختلف الأحزاب والمنظمات والفاعلين السياسيّين في تونس ما قبل الثورة. ولم يكن هذا النّضال مبنيّا على أسس نظريّة مشتركة بقدر ما كان مُرتكزا على مطالب مُوحَّدة مُتمثلة بالخصوص في الدّفاع عن الحريّات الفرديّة والعامّة والدّعوة لتنظيم انتخابات حرّة وشفّافة ونزيهة تضمن للجميع المُشاركة وتكافؤ الفرص، وضرورة إصدار عفو تشريعي عام على المساجين السياسيين لتنقية مناخ الحريات. وهو ما تجسّد بالأساس في عدّة تحالفات جمعت طيفا سياسيّا واسعا وحدّهم الدفاع عن الحريّة والديمقراطية بقطع النظر عن اختلافاتهم الفكريّة والسياسيّة والإيديولوجيّة.

ولكن، منذ الثورة ومع انطلاق مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، برز على السّطح الطرح الاقتصادي والاجتماعي كضرورة مُلحّة مُرتبطة بطبيعة الانتقال الديمقراطي وما تبعه خصوصا من تفجّر المطلبيّة الاجتماعية من قِبَل طيف واسع من الشّعب التونسي. وهو ما انعكس على أرض الواقع سواء من خلال المظاهرات والاعتصامات المطالبة بالحق في الشّغل أو من خلال الإضرابات والمطالب القطاعيّة قصد تحسين الوضعية الاجتماعية لأجراء القطاعين العام والخاص على حدّ السّواء.

منذ الثورة إذن، تغيّرت المواقع، إذ وجدت الأحزاب السياسية نفسها أمام إكراهات الواقع الجديد، وهي التي كان دورها إلى ذلك الحين احتجاجيا بالأساس. وقد تجسّم هذا الواقع الجديد في تزايد الاحتجاجات الشعبيّة أمام الوضع المتردي لفئات واسعة كأثر لتراجع دور الدولة الاجتماعي وما عقبه من تآكل الطبقة الوسطى وتفاقم الفقر والبطالة

منذ الثورة ومع انطلاق مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، برز على السّطح الطرح الاقتصادي والاجتماعي كضرورة مُلحّة مُرتبطة بطبيعة الانتقال الديمقراطي

نتيجة تعطّل المصعد الاجتماعي وغياب تكافؤ الفرص. مما حتّم على الأحزاب السياسية ومُختلف الفاعلين السياسيين عموما ضرورة تبنّي طرح اقتصادي واجتماعي يستجيب لتطلعات الشعب للعدالة الاجتماعية والتقسيم العادل للثروة.

غير أنّ هذا الطّرح لم يكن محلّ اجماع من قبل كل القوى السياسيّة إذ ظلّ المنتمون لإيديولوجيات كلاسيكيّة (سواء إسلاميّة أو ماركسيّة أو قوميّة عربيّة) أوفياء لطروحاتهم الدّوغمائيّة، في مقابل القوى الرافعة للواء الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية. إلا أنّ رفع هذا اللواء لم يتبلور بعد في أطر نظريّة وتنظيمية واضحة المعالم. وذلك في ظلّ غياب إرادة حقيقية لدى هذه القوى للتنظّم في إطار سياسي يتبّنى قيم النهج الديمقراطي الاجتماعي. وبهذا بقي وسط اليسار في تونس غير مُهيكل في مُنتظم سياسي، وظلت قيم النّهج الدّيمقراطي الاجتماعي وهي قيم الوسطيّة والحداثة والعدالة الاجتماعية مجرّد شعار لعديد الفاعلين المنتمين لوسط اليسار دون تحديد واضح لمعنى الانتماء لهذا الخط الرّافع فعلا لهذه القيم.

II. الدّيمقراطيّة الاجتماعية في العالم عبر التّاريخ

فكرة الديمقراطيّة الاجتماعية ليست من الأفكار الوافدة حديثا على المسار الفلسفي والسياسي الإنساني، بل إنها مُتأصّلة في الطبيعة البشريّة والإنسانيّة. فقد سعى الإنسان منذ أمد طويل وعبر التاريخ إلى الإنعتاق من براثن الاستبداد والتسلط السياسي والحيف الاقتصادي والاجتماعي يقوده في ذلك طموح فطريّ نحو العدالة والتوزيع العادل للثروة. وهو ما تجسّد تاريخيا في انتفاضات شعبيّة ضدّ الظلم والقهر الاجتماعي.

ومع تطوّر ونُضج الوعي الفردي والجماعي انبعث، من رحم الفكر الإنساني الحرّ، تيار فكري عالمي يحمل تصوّرا شاملا حول العالم

والحريّـة والمسـاواة والعدالـة. وقـد أرسـى هـذا التيّـار دعائـم أسسـه النظريّـة ومبادئـه الكونيّـة والسـامية التـي يناضـل مـن أجلهـا. وقـد حمـل لوائـه فـي أرجـاء المعمـورة نسـاء ورجـال آمنـوا بقيمـة الإنسـان وحقّـه مهمـا كان انتمـاؤه فـي الحريّـة والعدالـة الاجتماعيـة. فجميـع المواطنيـن أحـرار ومتسـاوون فـي مجتمـع عـادل لا يفـرّق بيـن أفـراده علـى قاعـدة نوعهـم الاجتماعـي أو جنسـهم أو معتقداتهـم الدينيـة أو انتماءاتهـم الثقافيّـة أو خياراتهـم السياسـيّة أو الفكريّـة.

كمـا رسـم هـذا التيّـار مسـاره النضالـي بنـاء علـى المبـادئ التـي يحمـل لواءهـا. فهـو يكافـح مـن أجـل دولـة ديمقراطيـة تُسـاوي بيـن مواطنيهـا تكون سـلطتها قائمـة علـى مبـادئ الحريـات العامـة والحريّـات الفرديّـة والتـداول الديمقراطـي علـى السـلطة. كمـا أنـه يكافـح ضـدّ الاسـتبداد والظلـم أيّـا كان مأتـاه. كمـا يدافـع هـذا التيار عـن فكـرة الدولـة العادلـة ضـدّ كل محاولات إسـقاطها وتحويلهـا إلـى أداة قمـع وقهـر واضطهـاد، داعيـا بذلـك إلـى إرسـاء دعائـم الدولـة العادلـة المُنحـازة دومـا للمظلوميـن والمقموعيـن والمُسـتغلين ضـدّ مسـتغليهم وقامعيهـم فـي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعيـة والمجتمعيّـة. كمـا يدافـع التيّـار الديمقراطـي الاجتماعـي عـن الحريّـة الاقتصاديـة ككل الحريـات الأخـرى ولكـن يـرى فـي إطلاقهـا لآخـر مـدى لهـا تعديّـا علـى حقـوق أولئـك الّذيـن لـم يسـعفهم الحـظ لأن يكونـوا مـن جانـب الفائزيـن فـي المعادلـة الاجتماعيـة.

وقـد كان لهـذا التيار صـدى واسـع إذ سـطع نـور قيمـه السـامية أرجـاء العالـم الحـرّ واعتنـق قيمـه ومبادئـه السـامية أحـرار العالـم فـي كل مـكان. وهـو مـا ألّـب عليـه وعليهـم قـوى الشـرّ والبغـي والـردّة والرجعيّـة فـي العالـم. لذلـك دفـع أنصار هـذا التيّار، علـى المسـتوى العالمـي، ضريبـة الـدّم وقـدّم عـددا كبيـرا مـن الشـهداء علـى مذبـح الحريّـة والكرامـة والعدالـة الاجتماعيـة. كمـا عـرف مُنتمـوه ومُنتسـبوه فـي كل أصقـاع العالـم صنوفـا مـن القهـر والعـذاب. فقـد عرفـوا السـجون والمنافـي وكتائـب الإعـدام وروّوا الأرض بعرقهـم ودموعهـم ودمائهـم مـن أجـل تحقيـق مبادئهـم ومُثُلِهـم؛ فقـد استشـهد «سـلفادور أليندي» دفاعـا عـن هـذه القيـم وبقـي رفاقـه حامليـن

للـواء الديمقراطيـة الاجتماعيـة فـي الشـيلي. كمـا ناضـل الدّيمقراطيـون الاجتماعيـون فـي إسـبانيا والبرتغـال واليونـان مـن أجـل الديمقراطيـة حتـى تحقّقهـا فـي بدايـة الثمانينـات. كمـا قـاوم الدّيمقراطيـون الاجتماعيـون الفاشـيّة والنازيّـة وعمّـدوا بالـدم تاريخهـم قبـل الحـرب العالميـة الثانيـة وأثناءهـا. وكان الأمـر مُشـابها لذلـك فـي مختلـف أصقـاع العالـم مـن أوروبـا لأفريقيـا جنـوب الصحـراء الـى أمريكيـا الجنوبيّـة الـى عـدّة بلـدان فـي آسـيا وخاصـة فـي جنـوب شـرقها.

©Laura Pérez Castaño

III. تاريخ الدّفاع عن الدّيمقراطيّة والعدالة الاجتماعية في تونس

لم تكن تونس بمنآى عن النّضال من أجل قيم الدّيمقراطية والعدالة الاجتماعية. فقد اقترن كفاح التّونسيين من أجل تحرّرهم الوطني من نير الاستعمار بالدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية فكانت بذلك المسألة الاجتماعيّة بوصلة نضالهم الوطني والتقدّمي. وهو ما تبلور في وعي نقابيّ أوقد جذوة الكفاح وساهم في ترسيخ ثقافة نضاليّة ونقابيّة فريدة من نوعها في العالم العربي والإسلامي. وقد تجسّد ذلك هيكليّا وتنظيميا عبر إحداث أول نقابة تونسيّة سنة 1924، وهي جامعة عموم العملة التونسيين، تحت قيادة النّقابي محمّد علي الحامّي ورفيقه المُجّدد والمُصلح الوطني الطاهر الحدّاد، اللذان جعلا من تحرير المرأة والعمّال، مقدّمة لتحرير المجتمع بأسره من التخلف والظلم والقهر والاستعمار. وبذلك كانت النقابة حاملة للواء الدفاع عن حقوق العمال التونسيين المسحوقين بكونهم عمالا وبكونهم تونسيين.

المصدر:
www.facebook.com/Farhat.Hached

شكلّت، إذن، الجامعة، النّواة الأولى والصُّلبة لنضال الحركة الوطنية في تونس. ولكنها كانت بحاجة إلى مزيد النضّج والتّطوير ومُراكمة التجربة وتخصيبها. كما كانت بحاجة خصوصا لتوحيد الجهود حتى تكون قوّة فاعلة في مسار التحّرر الوطني. لذلك لم تتمكن الحركة الوطنيّة من تصليب عودها والانتقال بنضالها إلى مرحلة ضرب الاستعمار والمطالبة

بالاستقلال إلاّ بعد توحيد جهود النقابيين التونسيّين من خلال تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946 بقيادة الشهيد فرحات حشّاد ليقترن من يومها النّضال السياسي بالنّضال الاجتماعي.

منذ تأسيسه حمل الاتّحاد العام التونسي للشّغل المشعل عن جامعة عموم العملة وواصل النّضال من أجل التحرّر من الاستعمار ومن أجل العدالة الاجتماعيّة. وفي الأثناء قدّم الاتّحاد الزعيم فرحات حشّاد شهيدا على درب التحرّر وواصل رفاقه النضال من بعده، إلى حين الحصول على الاستقلال.

مع بزوغ فجر الاستقلال، شمّر الإتّحاد عن ساعد الجدّ في بناء الدولة الوطنيّة الحديثة، وشكّل إلى جانب الحزب الحرّ الدّستوري كتلة وطنيّة تقدّمت بقوائم مشتركة لانتخابات المجلس القومي التأسيسي. ثم واصل الإتّحاد دوره في البناء من خلال الإضطلاع بالمسؤوليّات الوطنيّة الكبرى. إذ شارك في الحكم وتقلّد قادته مناصب قياديّة في الدولة على غرار المناضل الوطني المرحوم أحمد بن صالح. وساهموا في إرساء مؤسسات عموميّة رائدة ووضع منظومة رعاية اجتماعيّة تكفل حقوق الشغالين بالفكر والساعد. كما ساهم النقابيون في صياغة البرامج التنموية وضبط المخططات الاقتصاديّة الكبرى للدولة الجديدة. وبذلك وضع الاتحاد الدعائم الصّلبة لدولة الرّعاية الاجتماعيّة من خلال ضمان الحق في التعليم العمومي المجاني والصحّة العمومية والنقل العمومي وكل ما من شأنه أن يشكّل قاطرة نحو التقدّم والرّقي ويوفّر مصعدا اجتماعيا سيمكّن من بروز طبقة وسطى مثّلت طيلة سنوات دعامة السلم الاجتماعي في تونس.

منذ تأسيسه حمل الاتّحاد العام التونسي للشّغل المشعل عن جامعة عموم العملة وواصل النّضال من أجل التحرّر من الاستعمار ومن أجل العدالة الاجتماعيّة

ووفاء لقيمهم التي ناضلوا من أجلها وأمام التسلط السياسي الذي انتهجته الدولة وبداية نكوصها عن توجّهها الاجتماعي، صدح عدد من النقابيين الحاملين للفكر الديمقراطي الاجتماعي

بضرورة الانفتاح السياسي لتكون الدولة التونسيّة دولة عصريّة ديمقراطية قادرة على تمتين مشروعها الاجتماعي. ولعلّ رسالة أحمد التليلي إلى الرئيس الحبيب بورقيبة سنة 1966 أحسن مثال على ذلك. كما تواصل النضال النقابي في عدّة مراحل من تاريخ البلاد انطلاقا من أحداث 26 جانفي 1978 وأحداث الخبز في 1984، إلى ثورة 14 جانفي 2011، مرورا بأحداث الحوض المنجمي في 2008.

وبالتقاطع مع الحراك النقابي، عرفت تونس منذ ذلك الحين حركات سياسيّة نضاليّة عديدة حاملة لقيم ديمقراطية واجتماعية جذريّة لعلّ أهمها ما سُمي باليسار الجديد مع حركة العامل التونسي، أو تلك التي اختارت الفعل السياسي تحت إطار القانون كحركة الديمقراطيين الاشتراكيين أو الحزب الشيوعي وغيرها من التنظيمات السياسيّة. كما عرفت البلاد أيضا أحزابا استبسلت في النضال ضد الاستبداد والقمع والتّهميش، خاصة في العشرية الأولى من القرن العشرين، وطيلة حكم بن علي، كالحزب الدّيمقراطي التّقدمي وحركة التجديد والتكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريّات فضلا عن التنظيمات اليساريّة والقوميّة غير المعترف بها قانونا حين ذاك. وبما أن المُراكمة الكميّة تؤدّي بالضّرورة إلى تغيير كيفي، فقد تم تتويج سنوات من النّضال بثورة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011 لتدخل البلاد طورا سياسيا جديدا يتميّز بمناخ عام من الحريات وسعي لبناء جديد للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية التونسيّة.

©ناصر النوري

IV. خلل الإجابات على المسألة الاقتصادية والاجتماعية في تونس منذ 2011

تميّز المسار السياسي في تونس منذ 2011 بنجاح نسبي، تمثّل أساسا في وضع دستور جديد للبلاد وإرساء جُملة من المُؤسّسات التّي تضمن تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة على غرار الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات. وهو ما أدّى إلى إرساء قواعد التداول السلمي على السلطة بناء على المحافظة على مواعيد انتخابيّة قارّة. ولا يزال هذا المسار السياسي بحاجة إلى مزيد التعزيز خصوصا من خلال استكمال إرساء المحكمة الدستوريّة ومزيد عقلنة نشاط المؤسسات السياسيّة المُتمخضة عن الدستور الجديد.

ولكنّ البناء الاقتصادي ونتائجه الاجتماعية ظلّ حاملا لإخفاقات مُتتاليّة ومُتعدّدة تُهدّد بانهياره الوشيك. فالمنوال التنموي الموروث عن فترة ما قبل الثورة، وبالرغم من وصوله إلى منتهاه وثبوت عُطوبته وعطالته الهيكليّة والوظيفيّة، وبالرّغم من مُناداة القوى الاجتماعية بضرورة

تغييره، إلا أن الفاعلين السياسيين والاقتصاديين الذين تداولوا على الحكم منذ الثورة، لا يزالون، إما عن قصور في التغيير أو بناء على توجّهات ايديولوجية مُتمسّكين بانتهاج نفس المنوال التّنموي دون السّعي لتغييره. وهو ما يُنذر بانفجار اجتماعي جديد وما يمكن أن ينتج عنه من الارتداد عن كلّ ما تحقّق، ليس منذ 2011 فقط، بل كذلك منذ سنة 1956. وليس أدلّ على ذلك من أن الهيئة الدستورية التي تهتم بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومخططات التنمية وهي هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، وبالرغم من أهميتها الاستراتيجة، والتي لا تقل أهمية عن المحكمة الدّستورية، لم يقع إرسائها إلى حدّ الآن بل لا نكاد نسمع أي صوت من الفاعلين السياسيين يُنادي بضرورة التّسريع في إرسائها.

لذلك يظلّ النّهج الدّيمقراطي الاجتماعي بوصفه حاملا لقيم الدّفاع عن الدّيمقراطية والحريّة والمساواة بين كلّ الناس، والمُؤمن بأن اقتصاد السّوق والحريّات الاقتصادية، أنجع وسيلة لإنتاج الثروة بشرط تدخّل الدولة لتعديله وإعادة توزيع هذه الثروة، أفضل خط سياسي يُمكن أن ينتهجه وطن بصدد تمتين دعائم وأسس مؤسساته الدّيمقراطية. وتمرّ عمليّة التّمتين حتما عبر توفير حلول اقتصاديّة واجتماعيّة لمواطنيه حتّى تصبح الدّيمقراطية سياسيّة واجتماعيّة في آن واحد. مما يحتّم ضرورة صياغة منهج عام للديمقراطية الاجتماعية في تونس.

٧. في ضرورة صياغة بيان ديمقراطي اجتماعي لتونس

لا يتعلق الأمر هنا بصياغة برنامج انتخابي ظرفي. ولكن الطرح أعمقُ من ذلك وأبعد مدى إذ يتعلق أساسا ببلورة دليل نظريّ ومنهجيّ يضمّ مجموع القيم والمبادئ التي لا بدّ أن يسعى لتحقيقها أي برنامج سياسي لأي فرد أو حزب أو تنظيم ينسب نفسه للخط والفكر الدّيمقراطي الاجتماعي.

وتتبلور هذه القيم حول تكريس فكرة المُساواة بين كل الناس، والتي تتحقّق حتما وبالضرورة من خلال رفض وتقويض كلّ أشكال وبُنى التّمييز الذهنيّة والثقافيّة والاجتماعية والاقتصادية والتي لا يمكن تبريرها بأيّ وجه من الأوجه سواء على المُستوى القانوني أو على المُستوى المجتمعي وكذلك على المُستوى الاقتصادي والشغلي. ويمتدّ هذا الموقف ليشمل أيضا رفض تحويل فكرة اقتصاد السّوق إلى مجتمع السّوق أين يفقد الفرد، الانسان قيمته ليتحوّل الى سلعة يعبث بها رأس المال في منظومة توفّر الحريّة فقط لمن يستطيع الوقوف اقتصاديا في وجه قواعد النّيوليبراليّة المُقدّسة للمال وأصحابه ضدّ من لا يملكون سوى الدولة كخط حماية مُمكن ضدّ القهر والاستغلال.

تبقى دولة الرفاه، إذن، الدّرع الأخير لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية. لذلك لابدّ لها من وضع خارطة عمل واضحة المعالم قوامها صياغة تفاهمات تاريخيّة حول ضرورات اقتصاديّة واجتماعيّة أساسيّة مُتجسّدة بالأساس في وجود قطاع عمومي فعّال وتنافسي وصياغة قوانين شغل قويّة وعادلة وإرساء نظام حماية اجتماعية صلب ومتوازن وتركيز منظومة جبائيّة مُنصفة وتدرجيّة. جامع كل هذا يؤدّي إلى بناء دولة سيّدة مُمثلة للقرار الوطني السيادي المُتّخذ من قبل ممثلي الشعب المُنتخبين والسّاعين للتعاون الخارجي مع كلّ أصدقاء تونس على قاعدة احترام قرارات الدولة للمصلحة الوطنيّة. فقط انطلاقا من مثل هذه التفاهمات يمكن أن تتحول الدولة إلى فاعل محايد يرسم تماما مجال التدخل السياسي والنقابي ومنظمات المجتمع المدني ورأس المال الوطني والخارجي.

رفض تحويل فكرة اقتصاد السّوق إلى مجتمع السّوق أين يفقد الفرد، الانسان قيمته ليتحوّل الى سلعة يعبث بها رأس المال

فيما يلي رؤيتنا لمشروع سياسي اقتصادي اجتماعي مجتمعي سيادي، مشروعنا الديمقراطي الاجتماعي.

الفصل الأوّل

الدّيمقراطية أوّلا،
الدّيمقراطية دائما ...

(هذا النصّ غير منصُوحٍ به لمُناصري
أنظمة القمع والاستبداد)

من لم يكنْ ديمقراطيّا
لا يدخلنّ علينا...

ا. في البدء كانت الحُريّة : في التحرّر والحُريّة من أجل الدّيمقراطية الاجتماعية

جعل الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات من النّضال ضدّ الاستبداد، بمُختلف أشكاله، بوصلتهم التي تقودهم في اتّجاه الحُريّة والدّيمقراطيّة. لذلك فإنهم يُبرهنون بفكرهم الوقّاد ويسعون بنضالهم السّلمي المُستمرّ إلى تقويض بُنيان الاستبداد من خلال التّأكيد على تهافت الحُجج والذّرائع الواهية التي لطالما إستندت ولا تزال تستند أنظمة القمع عليها لتبرير تسلّطها وقهرها لشُعوبها، مُؤكّدين بذلك أن الدّيمقراطية ليست مُجرّد ترف فكري، بل جُهد يوميّ دؤوب، وأن معركة النموّ التي زعمت أنظمة الاستبداد خوضها بقبضة حديديّة وتضييق رهيب على الحُريّات لم تنجح مُطلقا في تحقيق تنمية شاملة وعادلة. وحتّى النّمو الاقتصادي الذي تُحقّقه هذه الأنظمة بين الفينة والأخرى سُرعان ما يتهاوى وينهارُ لأنه يُغفل دائما أن الإنسان الحُرّ هو ركيزة التّنمية وهدفها الأسمى وغايتها المُثلى.

واستنادا لقراءة ثاقبة للتّاريخ الإنساني يجزم **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** بفشل أنظمة الاستبداد في تحقيق تطلعات شُعوبها لعيش أفضل وفي الحفاظ على مُقدّراتها وسيادتها الوطنيّة. وهو ما يتجلّى من خلال تضييق الخناق على الحُرّيات واستبدادها بالحكم ومنع شُعوبها من مُمارسة سيادتها على مصائرها وافتكاك القرار الجماعي لإلحاقه بيد شخص أو طُغمة حاكمة تستبدّ بالرأي وبأقدار الشّعوب لتسحقها بالحديد والنّار وتُغيّب وعيها تحت شعارات رنّانة وفضفاضة. وهو ما يتجلّى كذلك من خلال الزجّ بشُعوبها في حُروب خاسرة لا طائل منها بحثا عن زعامة زائفة وتحت مُبرّرات واهية، مُخلّفة بذلك عواقب وخيمة وكاشفة عن خراب كبير على جميع المُستويات.

لذلك يُشكّل النّضال السّلمي والمدني، في نظر الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات، الحلّ الوحيد والناجع ضدّ أنظمة القمع والاستبداد وذلك للتحّرر من قبضتها الحديديّة والإنعتاق نحو عوالم الحُريّة الرّحبة.

بحيث يُصبح التحرّر من ربقة الاستبداد بمثابة الجسر الذي تعبره الشّعوب المُتحرّرة من الاستبداد للوصول إلى أنوار الحُريّة.

وقد كان **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات**، في تونس وفي غيرها من الأوطان، ولا يزالون، في طليعة القُوى التقدميّة المُؤمنة بضرورة تحرّر الشّعوب من ربقة كلّ ما من شأنه أن يُعيق مسيرتها نحو تحقيق حُريّتها المُطلقة وسيادتها الكاملة على ثرواتها ومُقدّراتها، جاعلين من فكرة بناء النظام الديمقراطي الاجتماعي النّبراس الذي يهتدون به في سعيهم لتحقيق هذا التّوق المنشود ومُعتمدين على كل الطرق والآليات السلمية والمدنية لتحقيقه.

بحيث يتلازم النّضال من أجل الحُريّة، لدى **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** مع بناء الدّيمقراطية. إذ يجب أن يؤدّي زوال النّظام الاستبدادي، بالنّضال السّلمي والمدني، إلى بناء صرح الدّيمقراطية الشّامخ. ذلك أن الحُريّة بدون ديمقراطيّة تُؤدّي إلى الفوضى وتُهدّد بعودة الاستبداد تحت مُسميّات أخرى.

> يُشكّل النّضال السّلمي والمدني، في نظر الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات، الحلّ الوحيد والناجع ضدّ أنظمة القمع والاستبداد وذلك للتحرّر من قبضتها الحديديّة والإنعتاق نحو عوالم الحُريّة الرّحبة

وبالتالي فما كما يجب أن يُؤدّي التحرّر إلى الحُريّة فإن الحُريّة يجب أن تُؤدّي بدورها إلى إرساء الدّيمقراطية. لذلك فإن **الدّيمقراطيّين/ات**

الاجتماعيين/ات في كل أنحاء العالم هم قبل كلّ شيء ديمقراطيّون بما يعنيه ذلك من قناعة راسخة بأن الديمقراطيّة هي، إلى حدّ الآن، أفضل نظام أوجده الفكر البشري للحكم لتسيير شأن الدول من قبل مُواطنين أحرار في مُجتمع عادل وفي كنف دولة تقوم على القانون والمُؤسّسات.

وبالرغم من الأزمة التي تمرّ بها الديمقراطيّة التّمثيليّة في مُختلف أرجاء العالم في ظلّ العولمة، ورغم كلّ معاول الهدم الرجعيّة التي تسعى لتقويض أسس الدّيمقراطية تحت تعلّات هووية أو انقلابية عسكريّة أو شعبويّة، إلا أنها لا يجب أن تُؤدّي في نظر **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات**، بأي حال من الأحوال إلى النُكوص عن خيار الدّيمقراطية، بوصفه خيار الأحرار في العالم، والردّة نحو مُربّع الاستبداد والرجعيّة.

لذلك يُراهن **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** دائما على انتصار الدّيمقرطية لأنها تظلّ أفضل نُظم الحكم التي عرفها وتواضع عليها العقل البشري. وتكمن نجاعة وصلابة النّظام الدّيمقراطي، في وجه الشُموليّة الاستبدادية، في كونه النظام الوحيد الذي يكفل لكلّ المواطنين الأحرار بأن يُساهموا، في إطار عقد اجتماعي مدني، في صياغة قرار سيادي شعبي وطني يُحقّق نهضة الشّعوب وتقدّمها.

كما أن النّظام الدّيمقراطي هو النّظام الوحيد الذي تُصبح الدولة في إطاره مِلكا بيد الشّعب الذي يصيغ عبر مُمثليه الشّرعيين المُنتخبين أو عبر الاستفتاء سياسات عُموميّة ومُخطّطات كُبرى وبرامج تنمويّة تُحقّق تطلعاته نحو التّنمية المُستدامة عوضا عن أن تكون مُجرّد جهاز قمعيّ بيد الطّغم الحاكمة كما هو الشأن في ظلّ أنظمة القهر والقمع والاستبداد.

كما تظلّ الدّيمقراطية النّظام الوحيد الذي يُتيح للشّعب مُراقبة مُمثليه ومُحاسبتهم وعزلهم إن هم حادوا عن الطريق أو أساؤوا التصرّف. وبالتالي تغدو الديمقراطية أفضل أداة لتنظيم الحياة العامّة والحلّ الوحيد لتحقيق رخاء وازدهار الشعوب ومناعتها.

II. في شُروط إرساء حياة ديمقراطيّة سليمة

لما كانت الحُقوق والحريّات العامة عُنصرا أساسيّا ومُكوّنا هامّا لسير فعال وناجع لنظام ديمقراطي قويّ ومتين، **يُؤسّس الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** في تونس ومختلف أرجاء العالم، البناء الديمقراطي على دعائم متينة وهي حُريّة الرّأي والتعبير، حريّة التنّظم المدني والسّلمي، حرية الإعلام واستقلاليّة القضاء والرقابة الدوريّة والموضوعيّة.

أ. مُواطنون أحرار في مُجتمع حُرّ

يُؤمن الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات إيمانا راسخا بأن حُريّة الإنسان أصل عام ومنه تتفرّع بقية الحقوق والحرّيات. وتعتبر حُريّة التعبير في نظرهم من أهم الحُريّات، ذلك أن ما يجعل الأوطان جديرة بالاحترام والعرفان والتقدير هو قدرتها على قبول التعددية داخلها وعلى تنظيم حُريّة الجميع في التعبير عن هذا التعدّد دون قيد أو شرط.

ويُدافع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بكل قوّة عن حُريّة الرّأي والتّعبير من قبل الجميع وذلك عبر مُختلف الوسائل والوسائط القديم منها والحديث. ومهما يبدو الرّأي غريبا أو غير مألوف، ومُخالفا للقيم والتمثلات المُجتمعيّة والثقافيّة والذهنيّة السائدة، فإن من واجب الدولة حماية حامله وحماية حقه في التعبير عنه دون قيد أو شرط، يحدّه في ذلك فقط ما يُمكن أن يُؤدي إلى التّمييز والكراهية والعُنف والتطرّف والإرهاب. ذلك أن الحريّة لا يمكن أن تكون وسيلة في يد أعدائها لتقويضها.

بهذا يبقى الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات، في تونس وفي العالم، في طليعة القُوى المُستعدّة للتصدّي بكل صلابة وعزم لكل القوى الرجعيّة التي تعتمد حرية التعبير كأداة

ويُدافع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بكل قوّة عن حُريّة الرّأي والتّعبير من قبل الجميع

لتقويض الديمقراطية سواء بالردّة لنظام استبدادي أو بجعلها أداة لمُمارسة هيمنة اجتماعية وثقافية ودينيّة.

كما **يعتبر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** أن حُريّة الرأي تتضمّن كذلك حريّة الاحتجاج والتظاهر السّلميين وذلك للتّعبير عن رفض سياسات الدولة في مجالات معيّنة أو للتصدّي للانحرافات نحو اتجاهات فاشستيّة تُنذر بعودة الدّيكتاتورية أو التّطبيع مع العنف والتطرّف والإرهاب. وهم بذلك **مُؤمنون** بضرورة الرّفض الأخلاقي والاحتجاج السلمي على كل قانون أو مُمارسة تسعى للحدّ من الحريات العامة والخاصة وتعطّل سير المؤسسات الديمقراطية أو عمل الهياكل الرقابية.

ب. تنظّم مدني وسلميّ حرّ

يُؤمن الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بأن العقد الاجتماعي المُؤسّس للدّيمقراطيّة، في دولة القانون والمُؤسّسات، ينبني على مُشاركة المواطنين في الحياة العامّة في مُختلف تمظهراتها وتجليّتها المُكوّنة للمجتمع المدني، سواء كان ذلك من خلال تكوين الأحزاب للسّعي للوصول للسّلطة ومُمارسة الحُكم أو من خلال النّشاط الجمعيّاتي أو خلال النّشاط النّقابي للدفاع عن حُقوق الشغّالين بالفكر والسّاعد. بما يستتبع ذلك من إعلاء قيمة حُريّة التنظّم المدني والسّلمي والسّعي الدّؤوب لوضع الأطر التنظيميّة والهيكليّة التي تُمكّن من مُمارسة هذه الحُريّة.

1. أحزاب سياسيّة مُنظّمة ومُهيكلة

إن الأصوات المُتعالية والمُنادية بضرورة استنباط آليات جديدة للتنظّم السياسي وترك الأمر لمُطلق إرادة الجماهير للتّعبير عن إرادتها، تظل إمّا مُجرّد أفكار طوباوية وشعارات هُلاميّة غير مُمكنة التحقّق أو في المُقابل أفكارا هدّامة تنمّ عن مشروع خطير يهدف إلى تقويض كل البُنيان السّياسي الدّيمقرطي لتحلّ محلّه سيطرة الجُموع بما يستتبعه ذلك من حُلول الفوضى العارمة والإطاحة بالدّولة.

لذلك **يتمسّك الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات**، من مُنطلق وعيهم السّياسي الثاقب وحرصهم على الحفاظ على دعائم الدولة الديمقراطية، بأن الأحزاب السياسيّة المُنظمة والمُهيكلة تظلّ الإطار الأمثل لمُمارسة حُريّة التنظم السّياسي للسّعي للوصول للسّلطة ولمُمارستها سواء كان من خلال التشكّل الأصلي للأحزاب عبر نواتها الصلبة الأولى، أو من خلال إمتدادتها المُنبثقة عن هذه النّواة والتشكّلات التنظيمية المُتفرّعة عنها وذلك بالخُصوص عبر التّحالفات الانتخابية والجبهات السياسيّة التي تتكوّن انتخابيا بناء على اتّحاد المشروع التقدّمي والرّؤية الاجتماعية المُشتركة للوُصول للسلطة أو تتكوّن سياسيا بناء على الاتّفاق على برنامج مُشترك لمُمارسة الحُكم.

بناء على أهميّة التنظم السّياسي في البناء الدّيمقراطي، **يُدافع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** بكل قوّة على حُريّة التنظّم في أحزاب سياسية دون قيود أو شُروط سوى تلك المُتعلقة بضرورات الحفاظ على النّظام الجُمهوري والأمن العام ومُقاومة الإرهاب. ذلك أن الفيصل بين الأحزاب السياسيّة هو فقط مدى التزامها بالقانون خاصة في ما يتعلق بضمان ديمقراطيّتها الدّاخلية وبالشفافية في تِبيان مصادر تمويلها والحزم في التعامل مع تلك التي يمكن أن تتلقى تمويلات أجنبية.

لذلك، وحرصا على إرساء مناخ مُناسب للتّنافس السّياسي والانتخابي الحرّ والنزيه بين الأحزاب، **يُنادي الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** بضرورة التمويل العُمومي للأحزاب وذلك على قاعدة نتائجها الانتخابية على المُستوى الوطني والجهوي والمحلي بما يُمكّن من التّقليص من التمويلات الخاصّة لها ويسمح بفرض رقابة أكبر على مصادر تمويلها.

2. جمعيّات مدنيّة رائدة

يعتبر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات أن حُريّة التنظّم لا تقتصر على الميدان السّياسي فحسب بل تشمل مُختلف مَناحي الحياة العامّة. لذلك فهي تشمل أيضا جمعيّات المُجتمع المدني الرّائدة التي تنشط

في مُختلف المجالات والتي يُنادي **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** بأن تُترك لها حُريّة التّكون والنشاط باستثناء تلك التي تدعو للتّمييز والكراهيّة والتعصّب أو التي يُمكن أن تُغذّي مصادر الإرهاب والتطرّف.

كما **لا يُمانع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** في إمكانيّة تشبيك الجمعيّات لنشاطها وطنيا وإقليميّا ودوليّا وذلك من خلال تأسيس شبكات جمعياتيّة أو فتح فُروع لجمعيات أجنبية على التّراب الوطني، مع شرط الالتزام بالشفافيّة وتبيان مصادر تمويلها الداخلية والخارجية ونبذ كل أشكال التطبيع مع العنف والتطرف والإرهاب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول.

وفي نطاق حرصهم الدّائم على ضرورة الفصل بين المدني والسّياسي **يُنبّه الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** دائما إلى عدم تحوّل جمعيّات المُجتمع المدني إلى واجهات تُخفي نشاطا حزبيا أو وسيلة غير مُباشرة لتمويل الأحزاب السياسيّة. وهو ما يُؤدّي إلى تعكير المناخ السّياسي وتعفينه وتزييف إرادة النّاخبين. لذلك فهم يدعون دائما إلى رقابة الجمعيّات على هذا المُستوى دون أن تتحوّل الرّقابة إلى وسيلة للتّضييق والمنع.

وإيمانا من الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بأهميّة مُؤسسات المُجتمع المدني في تحقيق التّنمية المُستدامة والنّهوض الاقتصادي والاجتماعي فإنهم، ولئن **يُنبّهون** إلى عدم استغلال العمل الجمعياتي لجني أرباح وعوائد ماليّة، فإنهم **يُثّمنون** في المقابل، كلّ تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتّضامني التي تتأسّس ابتداء على نشاط جمعياتي تعاوني و**يدعون** لتعزيز الأطر التشريعية والتنظيمة التي تُنظم هذا النّشاط وتُساعده على تحقيق غايته المنشودة.

دون أن تتحوّل الرّقابة إلى
وسيلة للتّضييق والمنع

3. نقابات عُماليّة جذريّة

جعل الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات، في تونس وفي مُختلف أنحاء العالم، من الدّفاع عن العُمّال بالفكر والسّاعد هدفهم الأسمى، لذلك فإنهم من أشد المُدافعين عن حُريّة تكوين النّقابات العُماليّة في القِطاعين العام والخاصّ والوظيفة العُموميّة والتي تكون خاضعة في تأسيسها فقط لإرادة المُنخرطين فيها وتضطلع بمُهمّة الدّفاع عن مصالح منظوريها الماديّة والمعنويّة والسعي لتطوير قوانين الشغل في اتجاه مزيد ضمان حُقوق الشغّالين.

و**يدعو الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** إلى إرساء هياكل قارّة تُمكّن من تأمين الحوار الاجتماعي والمُفاوضات الدوريّة بين الدّولة والنّقابات وتشريكها في كل مشاريع القوانين التي تهم قانون الشغل والضمان الاجتماعي ووضعية الصناديق الاجتماعية وإصلاح أنظمة التقاعد والحيطة الاجتماعية بُغية الحفاظ على السّلم الاجتماعي.

وتكون عُضويّة النّقابات في هذه الهياكل على قاعدة النّقابات الأكثر تمثيليّة بناء على مقاييس موضوعيّة ومُحدّدة مُسبقا وغير خاضعة لمُطلق إرادة السّلطة السياسيّة لتشتيت وحدة الصّف النقابي. كما أنه من واجب الدّولة أن تُساهم في تمويل النقابات في القطاع العام من خلال استخلاص مُساهمات المُنخرطين فيها عبر الاقتطاع المباشر.

كما **يُدافع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** بكل قُوّة على الحقّ في الإضراب، بوصفه حقا مضمونا، وذلك عند فشل آلية التّفاوض. ذلك أن الإضراب يُعتبر الملاذ الأخير ووسيلة الضغط الشرعيّة والسلميّة للدّفاع عن الحُقوق وافتكاكها عند تعطّل قنوات التّواصل والحوار.

جعل الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات، في تونس وفي مُختلف أنحاء العالم، من الدّفاع عن العُمّال بالفكر والسّاعد هدفهم الأسمى

©فتحي بلعيد، AFP

وإيمانا بضرورة اتّحاد العُمّال في كل أرجاء العالم، **يُشجّع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** على تأسيس اشتراكيّات عالميّة واتّحادات نقابات عُماليّة إقليميّة ودوليّة وفتح فروع لها في مُختلف أنحاء العالم، تكون بمثابة الفضاء الحُرّ لتبادل الخبرات والتّجارب بين العُمّال بالفكر والسّاعد وتخصيبها، وذلك بُغية توحيد الجُهود في اتّجاه اتّحاد عُمّالي عالمي يكون بمثابة القاطرة لنضال عالمي مُشترك يُبشّر بمُجتمع يسود فيه الوِئام وتمّحي فيها الطبقيّة المقيتة.

ج. إعلام حُرّ ونزيه

تسُود قناعة راسخة لدى الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بأن الإعلام الحُرّ يُعدّ من أعمدة الدّيمقراطيّة وأنه من حقّ كل مُواطن الحصول على المعلومة الصحيحة من مصدرها الموثوق. لذلك فإنهم يدافعون بكل قوّة على حُريّة الإعلام والنشّر دون أيّ رقابة مُسبقة من أجهزة الدولة عليها، فلا يخضع الصحفيون في مُمارسة أعمالهم إلا لأخلاقيات الصّحافة سواء تلك النابعة من أعراف المهنة أو تلك التي تضع هياكل

المهنة المُنتخبة قواعدها. ولا يخضعون في مقابل ذلك إلا لرقابة بعديّة تُمارسها هيئات تعديليّة تضمن مُمارسة حُريّة الإعلام بما لا يتنافى مع جوهرها.

كما **يقف الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** في وجه كل التّضييقات التي من المُمكن أن تلحق بالصحفيّين وتحول دون مُمارستهم لمهامهم. فالصحفيّ حرّ في تناول كل المواضيع من الزوايا التي يشاء وفي تأثيث المنابر الإعلاميّة. ومن حقّه كتابة مقالات الرأي والقيام بالتّحقيقات الصحفيّة والاستقصائية، غايته في ذلك المعلومة والحقيقة والخبر الصحيح مع ضمان حقّه في التعليق الحرّ وإبداء رأيه. وحتى وإن ارتكب الصحفي تجاوزات أثناء أدائه لمهامه فإنه لا يُمكن أن تتمّ مُعاقبته بعُقوبات سالبة للحريّة.

ولئن **يُدافع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** بكل قوّة على حُريّة تأسيس المُؤسّسات الإعلامية بكل تلويناتها وتوجّهاتها فإنهم في المُقابل، وحرصا منهم على تنقية المناخ الإعلامي من كلّ الشّوائب التي من المُمكن أن تُحيط به أو تتغلغل فيه، فإنهم يدعُون بنفس القوّة إلى وضع تشريعات وإرساء هياكل رقابيّة تحمي المنابر الإعلامية المكتُوبة والمسمُوعة والمرئيّة والإلكترونيّة من تدخّل المال السّياسي وتبييض الفساد ونشر أفكار التطرّف والعنف والتّمييز والوصم والإرهاب.

> وضع تشريعات وإرساء هياكل رقابيّة تحمي المنابر الإعلامية المكتُوبة والمسمُوعة والمرئيّة والإلكترونيّة من تدخّل المال السّياسي وتبييض الفساد ونشر أفكار التطرّف والعنف والتّمييز والوصم والإرهاب

د. قضاء مُستقلّ، عادل وناجز

يعتبر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات أن القضاء الحُرّ والمُستقلّ، الذي يُعطي الحُقوق لأصحابها ولا يُميّز بين منظوريه إلا على قاعدة احترام القانون ومبادئ العدل والإنصاف، يُعدّ أحد أهم أعمدة بناء النّظام الدّيمقراطي.

ويُؤكّد الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات على أن استقلاليّة القضاء يجب أن تكون عُضويّة ووظيفيّة أيضا. فعلى المُستوى العُضوي فإنهم يُنادون بتحقيق فصل تامّ بين السّلطة القضائية والسّلطة التنفيذية ومنع انتداب القضاة في مهام تنفيذية مباشرة حتى يتم تلافي انحياز القضاة.

كما يعتبرون أن توفير ضمانات تحقّق استقلالية القضاء وعدالته مُلقى على عاتق الدولة. إذ يناط بعهدتها توفير الإمكانيات اللوجستية التي تسمح للقضاء بأن يُمارس مهامّه في أريحيّة دُون التعرض لضُغوط ماليّة أو سياسيّة أو تهديد للسّلامة الجسديّة للقضاة وعائلاتهم.

أما على المُستوى الوظيفي يعتبر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات أن انتداب القُضاة يجب أن يكون بناء على معايير موضوعية وعلميّة واجتماعيّة مُحدّدة، فإضافة إلى المُستوى العلمي والتّكوين المُستمرّ، يجب الحرص على أن يكون القاضي في أدائه لرسالته بمعزل عن كلّ التّأثيرات والمُساومات والإغراءات المُحيطة. وبالتالي لا يجب أن يكون في وضعيّة تسمحُ باستغلاله والتّأثير عليه تحت أيّ ظرف. وهذا لا يتحّقق إلا إذا كفلت الدّولة للقاضي تأجيرا مُجزيا يُتيح له عيشا كريما وتفرّغا كاملا لأداء رسالة القضاء.

> يجب الحرص على أن يكون القاضي في أدائه لرسالته بمعزل عن كلّ التّأثيرات والمُساومات والإغراءات المُحيطة

هـ. رقابة شفّافة وناجعة

يُعتبر الفساد، بالنّسبة للدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات، تكثيفا مُخيفا وخطيرا موروثا عن حقبة الاستبداد، لكلّ عناصر الخلل البُنيويّة والهيكليّة التي تُنذر بانخرام النّظام وسيادة المحسُوبيّة والتّواكل وغياب النّزاهة والشفافيّة وتكافؤ الفُرص، ممّا يُؤدّي حتما إلى فشل الدّول وانهيارها. لذلك فإنهم يجعلون من فضح الفساد والتشّهير به ومُقاومته، بكلّ مظاهره، صغيره كان أو كبيره، هدفهم الأكبر.

وللقضاء على الفساد من جُذوره، يدعو الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات إلى ضرورة صياغة الدّولة لسياسة واضحة وإرساء هياكل رقابيّة قارّة ومُحايدة ومُستقلة عن السلطة السياسيّة لمُقاومة الفساد. وذلك دُون الاكتفاء بالحُلول الترقيعيّة والتدّخلات الآنيّة تحت ضغط الوقائع أو استجابة لضغوط ظرفيّة، مع ضرورة وضع كل الإمكانيّات اللازمة بين يدي هذه الهياكل الرقابيّة لكي تضطلع بمهامها في أحسن الظروف، وأهمها سنّ نُصوص قانونية تسمح بالتدخّل السّريع والإحالة الفوريّة على القضاء ووضع إمكانيّات ماديّة ولوجستيّة تحت تصرّفها. إضافة إلى تعزيز هذه الهياكل بموارد بشرية كُفئة من مُوظفين وخُبراء وتقنيين ومُختصّين مشهودٌ لهم بالنّزاهة ونظافة اليد، لا سُلطان عليهم في أداء مهامهم سوى ضمائرهم والدّفاع عن الصالح العام.

يُعتبر الفساد تكثيفا مُخيفا وخطيرا موروثا عن حقبة الاستبداد، لكلّ عناصر الخلل البُنيويّة والهيكليّة التي تُنذر بانخرام النّظام

III. في تأسيس شرعيّة السّلطة عن طريق الانتخابات الحُرّة والنّزيهة

برهن الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات، في تونس وفي العالم، في ما مضى من التاريخ المُعاصر، ثباتهم على الدّفاع عن الفكرة الدّيمقراطية بالطّرق السلميّة وعلى جانبها الإجرائي المُتمثّل في ضرورة تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة تستمدّ منها السلطة شرعيّتها. فلا لشرعية للسلطة السياسية في نظرهم خارج السياق الانتخابي، مهما كانت التبريرات. لذلك اقترن نضالهم ضدّ الاستبداد في تونس مثلا بتنديدهم التامّ لاعتماد النظام السابق على شرعيّة زائفة، قوامها تنظيم انتخابات شكليّة تفتقد لأبسط مُقوّمات النزاهة والشفافيّة وسنّه لتشريعات على المقاس للتضييق على حريّة الترشح وإقصاء المُنافسين الجدّيين.

ورغم اقتناع الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات بأنه من الجائز أن تطرح العملية الانتخابيّة بعض المُعارضات القائمة على أسس فلسفية وفكريّة. ولكن تبقى الانتخابات، في نظرهم، أفضل ما أنتج الفكر والتّجربة الانسانيين للتعبير عن الإرادة العامة. فلا مجال اليوم للحديث عن شرعيّة للسلطة نابعة من التّوريث أو الانقلاب أو الزّعامة التاريخيّة.

لذلك كان الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات ولا يزالون في طليعة القُوى الملتزمة باحترام القواعد الانتخابية والتداول على السلطة وعدم الزجّ بالمال الفاسد أو بتوظيف وسائل إعلامية تخدم لوبيّات اقتصادية ومالية كُبرى في تغييب وعي الناخبين والتأثير على العمليات الانتخابية. ولكن شريطة أن تكون قواعد اللعبة الانتخابية مضبوطة بصورة مُسبقة ومُتّفق عليها بما يضمن التنافس النزيه. وهو ما يُؤدّي

فلا مجال اليوم للحديث عن شرعيّة للسلطة نابعة من التّوريث أو الانقلاب أو الزّعامة التاريخيّة

إلى منع الأغلبيات السياسية من تغيير قواعد سير الديمقراطية بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة قُبيل انتهاء الدورة النيابيّة بما يعطيها تفوقا أو بما يؤدي إلى منع تداول سلمي على السلطة أو بما يمكن أن يؤثّر على الشعب ويمنعه من مُمارسة اختيار حرّ.

لذلك فإن الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات على قناعة راسخة لا تقبل المحو بأن الفعل الانتخابي في دولة ديمقراطيّة يقوم على الأسس التالية :

- أن التغيير على مُستوى السّلطة لا يُمكن أن يكون إلا سلميّا حتّى لا ينتقل صراع السلطة إلى المُجتمع بما يُمكن أن ينجرّ عن ذلك من عُنف في صُفوف الشّعب نفسه.

- أن التّنافس على السّلطة داخل المنظومات الدّيمقراطية أو مُقارعة الاستبداد والقمع في ظلّ أنظمة التسلّط والقمع لا يمكن أن يتمّ إلا عن طريق وسائل سلميّة مدنيّة ولا يرى الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات طريقا لاعتلاء سُدّة الحُكم غير ذلك الذي يقوم على إقناع الشعب بخياراتهم الاقتصادية والاجتماعية والمُجتمعيّة وتحويل هذا الإقناع إلى أصوات يمنحها مواطنوهم لهم عن طريق صناديق الاقتراع في مواعيد انتخابية قارة.

- أن التحكيم بين مُختلف التوجهات السياسية التي تُعبّر في حقيقة الأمر عن كتل اجتماعية متعددة ذات مصالح مختلفة وقيادة متنوعة لابدّ أن يتم على أساس قاعدة تضمن عدم التصادم العنيف بين مُختلف هذه الكتل وأن الانتخابات وحدها تكشف دوريا عن حجم مختلف هذه التيارات وتضمن تمثيليتها داخل مُؤسّسات السّلطة حُكما أو مُعارضة.

- أن الانتخابات فُرصة دوريّة يمتلكها الشعب لمعاقبة حاكميه أو اعادة تجديد الثقة بهم على أساس ما يراه من تحقيق لوعود أو فشل في تجسيدها.

- أن الديمقراطية تعني كذلك أن لا يذهب الفائزون بالانتخابات بفوزهم الى أقصى مدى له وأن تتعامل الأغلبية السياسية مع فوزها كونه تكليفا بإنفاذ سياسات تقترب من سياسات السلط القمعية والاستبدادية.

- أن الشّعب يبقى صاحب السّيادة وله الكلمة الفصل دائما، ممّا يُحتّم إرجاع الكلمة له عند وجود أزمات سياسية خانقة يستحيل معها تشكيل حكومات بصفة طبيعية أو خلل كليّ لعمل البرلمان نتيجة عدم وجود أغلبية واضحة. وذلك عبر تنظيم انتخابات سابقة لأوانها في الحالات وحسب الشروط الشكلية والجوهريّة التي يضبطها الدّستور.

©Ezequiel Scagnetti

IV. في رحاب دولة المُؤسّسات : بناء مُؤسّسات ديمقراطية متينة

يسعى الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات إلى بناء دولة المُؤسّسات القادرة على الصُمود في وجه كلّ الهزّات والانتكاسات التي تُنذر بالعودة لمُربّع الاستبداد. ولا يتحّقق ذلك إلا عبر إرساء مُؤسّسات ديمقراطيّة تكون في خدمة مُواطنيها وتسعى إلى الرّقي الوطني الجماعي والفردي على حدّ السّواء.

أ. المُؤسّسة التّشريعية : برلمان وطني

يُنادي الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بضرورة إرساء برلمان وطني يُمثّل الشعب تمثيلا حقيقيا ويضطلع بمهمّة سنّ تشريعات تقدميّة واجتماعيّة، ويبسط رقابة فعليّة على السلطة التنفيذية، وتُوضع على ذمّة أعضاءه إمكانيّات لوجستيّة وموارد بشريّة تسمح بإضفاء النّجاعة اللازمة للقيام بهذه الأدوار الثلاثة الأساسيّة.

©سمير عبد المومن

1. تمثيل حقيقيّ للشّعب

يعتبر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات أنه، وفي إطار الدّيمقراطية التمثيلية، فإن البرلمان يحمل على عاتقه مُهمّة تمثيل المواطنين ونقل مشاغلهم وهُمومهم الى السلطة التنفيذية والتدخل السّريع والناجع لحلّ الإشكاليات الجماعية التي قد يتسبب فيها تجاوز أو انحراف بالسلطة وذلك على كل المستويات من المركزي إلى المحلي.

ولكنّهم في المُقابل يُؤكدون بأن الشّعب يبقى صاحب السّيادة وله الكلمة الفصل دائما. مما يحتّم استشارته في الخيارات والتوجهات الكبرى التي تهمّ مصيره ولا يتحّقق ذلك إلا عبر تنظيم استفتاءات شعبيّة في مسائل مصيريّة مُحّددة يضبطها الدّستور.

> إن البرلمان يحمل على عاتقه مُهمّة تمثيل المواطنين ونقل مشاغلهم وهُمومهم الى السلطة التنفيذية والتدخل السّريع والناجع لحلّ الإشكاليات الجماعية

2. تشريع تقدميّ واجتماعيّ

يُؤمن الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بأن القانون الوضعي النابع من إرادة حُرّة هو مصدر التشريع في دولة ديمقراطيّة. ويؤكّدون أن النّصوص القانونيّة يجب أن تُوضع في إطار وعي تام برهاناتها وراهنيّتها ونجاعتها والتصورات السياسية التي تُحتّم سنّها والرّؤى والمشاريع التي تهدف إلى تحقيقها.

كما **يُدافع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** عن مُحتوى تقدّمي واجتماعي للتشريعات. لذلك فإنّهم يُنبّهون من عدم الانسياق وراء الذّهنيات السائدة عند التشريع، ويدفعون في المُقابل في اتّجاه إعطاء مسحة إرادويّة في اتجاه تطوير البُنى الاجتماعية عبر سنّ تشريعات رائدة وتقدميّة تدفع بالمجتمع إلى الأمام.

> إعطاء مسحة إرادويّة في اتجاه تطوير البُنى الاجتماعية عبر سنّ تشريعات رائدة وتقدميّة تدفع بالمجتمع إلى الأمام

©wolf bonpiedbonoeil

3. رقابة فعليّة على السّلطة التنفيذية

يعتبر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات أن الفصل بين السُلطات هو القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة السّاعية لتحقيق الحُريّة والحدّ من سُلطات الحاكمين ومنع استبدادهم بمصائر مجتمعاتهم. لذلك فإن أحد أهم وظائف البرلمان هو ممارسة دوره الرقابي على السلطة التنفيذية ومسائلة ممثليها والدفاع عن حق أعضائه في النفاذ الى كل المعطيات التي يجب أن توضع على ذمتهم لإضفاء مزيد من النجاعة على عملهم.

فإن أحد أهم وظائف البرلمان هو ممارسة دوره الرقابي على السلطة التنفيذية ومسائلة ممثليها

ويتجلى الدّور الرّقابي للبرلمان على وجه الخُصوص من خلال تنظيم جلسات المسائلة للحكومة وتوجيه الأسئلة الكتابية والشفاهيّة حتّى يُتلافى حيادها عن دورها وعجزها عن تسيير دواليب الدّولة.

ب. السّلطة التنفيذية : حُكم رشيد

مهما كان شكل النظام السياسي والدّستوري في البلاد، ومها كان شكل السلطة السياسيّة، فإن الدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات، مُؤمنون بضرورة أن تكون السّلطة التّنفيذية أداة لتحقيق الحُكم الرّشيد. وهو ما يتحقّق عبر الالتزام بالقانون والشفافيّة ابتداء، إضافة إلى ضرورة النّجاعة والفاعليّة في تحقيق السّياسات العُموميّة وتحويل التصّورات الكبرى والرّؤى والبرامج إلى واقع ملموس من خلال أعمال إجرائيّة تفصيليّة وتقنيّة تُترجمه على أرض الواقع. كما لا يُمكن تصوّر سُلطة تنفيذية مُمثلة لشعبها ومُحترمة لقواعد الدّيمقراطية لا تخضع للأحكام القضائية ولا تلتزم بتطبيق قراراتها وعلى رأسها المحكمة الإدارية ومحكمة المُحاسبات.

> بضرورة أن تكون السّلطة التّنفيذية أداة لتحقيق الحُكم الرّشيد

ج. المحكمة الدّستورية : قضاء يصُون الدّستور ويُحافظ على عُلويّته

يُؤكّد **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** أنه لا بدّ لكل نظام ديمقراطي من مُؤسّسة قضائيّة تُعنى بصيانة الدّستور وتأمين رقابة على الأعمال التشريعية وتنظر في تنازع الاختصاص بين مُكوّنات السّلطة التنفيذية. وهذه المُؤسّسة لا يُمكن أن تكون في نظرهم سوى المحكمة الدّستوريّة.

> لا بدّ لكل نظام ديمقراطي من مُؤسّسة قضائيّة تُعنى بصيانة الدّستور وتأمين رقابة على الأعمال التشريعية وتنظر في تنازع الاختصاص بين مُكوّنات السّلطة التنفيذية

ومع إيمانهم المُطلق بأنها ليست حلا سحريّا لكلّ المشاكل السياسيّة، يعتبر **الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** أن المحكمة الدّستورية لا يُمكن أن تُحقّق

المهام السياسيّة والدّستوريّة المنوطة بعهدتها إلا إذا كانت محلّ إجماع وطني وسامية فوق كل الصّراعات الحزبيّة، وأن تلعب دورها السياسي بكل استقلالية وتجرّد، هدفها الوحيد في أعمالها صون الدّستور والحفاظ على عُلويّته.

د. السّلطة المحليّة : لا مركزيّة في إطار وحدة الدّولة

يُؤكد **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** أنه لم يعد بإمكان أي سُلطة مركزيّة في العالم أن تبسط سلطتها المُطلقة وأن تهتمّ بكل شُؤون مواطنيها بمُفردها في إطار حُكم مركزي أو لا محوري. لذلك فإنهم **يُدافعون** بكل قوّة على إرساء دعائم السّلطة المحليّة على أساس اللامركزيّة تحقيقا للديمقراطيّة التشاركيّة والنجاعة.

ولا يمكن تصوّر نظام لا مركزي ناجع، **في نظرهم**، دون أن يكون ذلك في إطار استراتيجية واضحة لاقتسام السلطة بين المركزي والمحلّي ووضع كل الإمكانيات المادية واللوجستية والتشريعية على ذمّة السلطات المحليّة والجهويّة كي تتمكن من أن تكون ناجعة ومُنفذة لسياسات الدّولة وقادرة على تطبيق قوانين البلاد المُتعلقة بها.

ولكنّ **الديمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** يُنبّهون في المقابل إلى أنه يجب إرساء دعائم السّلطة المحليّة على أرضيّة صلبة وفي إطار وحدة الدّولة وأخذا بعين الاعتبار للتركيبة الاجتماعية والدّيمغرافيّة. إذ لا يجب أن حصر اللامركزية في نطاق مقاربة قانونيّة شكلانيّة. كما لا يجب أن تتحوّل اللامركزية في المقابل إلى آلية لتقسيم وحدة التّراب الوطني ومطيّة لنزعات انفصالية أو أداة لإذكاء النّعرات الجهويّة.

> يجب إرساء دعائم السّلطة المحليّة على أرضيّة صلبة وفي إطار وحدة الدّولة

هـ. المُؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة : جيش وأمن جُمهوريّان

يفتخر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بالقناعة الجُمهوريّة الرّاسخة لدى أبناء المُؤسسة العسكريّة وقياداتها والتي جعلت من الجيش التونسي مُرافقا وصديقا للبناء الديمقراطي وحاميا للدولة ومُؤسّساتها وديمومتها. إن هذا الحال لابدّ من دعمه وتمتينه حتى تحمي الديمقراطية التونسية نفسها من إمكانية الانقلاب عليها وحتى يحمي التونسيون مؤسستهم العسكرية من الاختراق والانحراف عن مهامها الأصلية أي حماية التراب الوطني والدولة من الاعتداءات الخارجية وحماية المؤسسات والمجتمع من الأخطار الإرهابية والمساهمة في المشاريع التنموية وعمليات البناء والأعمار.

من جهة أخرى يؤكّد الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات على أن المؤسسة الأمنية تمثل خط الدفاع الأول عن المُجتمع التونسي من الجريمة العادية وخاصة من الجريمة الإرهابيّة. ورغم أن النظام السابق قد استعمل المؤسّسة الأمنية في قمع المجتمع بصفة عامة والحركات السياسية والنقابية والاحتجاجية بصفة خاصة مما وتّر العلاقة بين هذه المؤسسة ومواطنيها، فإن المُساهمة في بناء مُؤسّسة أمنيّة جُمهوريّة تتسامى عن الصراعات الحزبية هو من أوكد المهام التي يتولاها **الديمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** منذ سنة 2011.

©وسيم بن رحومة

٧. عودٌ على بدء : في الإتّحاد من أجل الدّيمقراطيّة الاجتماعية

يظلّ **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** على رأس القوى الوطنية ذات القناعة الراسخة بأن الديمقراطية هي أفضل نظام أنتجته قريحة الانسانية لتدبير التنوع والاختلاف داخل المجتمعات بطريقة سلمية. لذلك فإن أيديهم ممدودة لكل القوى الأخرى الحاملة لهذه القناعة حتى تصبح الديمقراطية القاعدة الوحيدة لفعل السلطة وما حولها.

ويؤكّد **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** أن الدّيمقراطيّة هي ثقافة في المقام الأول يجب ترسيخها في المجتمع، وبالتالي لا يمكن للنصوص القانونية وحدها انفاذ نظام عادل وديمقراطي، إذ لا بدّ للبناء النصّي والهيكلي للديمقراطية المتجسّد في وضع النصوص وإرساء الهياكل من أن يتأسس في المقام الأول على ثقافة ديمقراطية راسخة والدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات متشبّعون ومتشبثون بهذه الثقافة وحاملون للوائها.

كما أن الدّيمقراطية، بالنّسبة **للدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات،** لا تتلخّص في جانبها الاجرائي، الذي ليس سوى تمظهرا تقنيا من تمظهراتها وآلية من آليات تحقّقها. فالدّيمقراطية تحمل رُؤية وتصوّرا كاملا للفرد والعالم ولإدارة الشأن العام كما تتضمّن جُملة من الأُسس والمبادئ التي تنعكس على المُستوى الإجرائي في جُملة من الآليّات والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا التصوّر وبلورة هذه الرُؤية على المُستوى الواقعي.

كما لا تتلخّص الدّيمقراطية، بالنّسبة **للدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** في جانبها المدني والسّياسي، القائم على حماية الحُريّات الفرديّة والعامّة والمُشاركة في الحياة السياسية فحسب، بل تحمل كذلك قيما وحُمولة حُقوقيّة واقتصاديّة واجتماعية وثقافيّة تُؤدّي إلى قيام دولة الرّفاه الدّيمقراطية الاجتماعية في أُفق الإنسانية الرّحب. وهي الدّولة التي يُؤمن بها **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** في تونس وفي كل أرجاء العالم ويسعون جاهدين لإرسائها وبُزوغ فجرها، لتعمّ أنوارها أرجاء المعمورة.

لا تتلخّص الدّيمقراطية في جانبها المدني والسّياسي، القائم على حماية الحُريّات الفرديّة والعامّة بل تحمل كذلك قيما وحُمولة حُقوقيّة واقتصاديّة واجتماعية وثقافيّة تُؤدّي إلى قيام دولة الرّفاه الدّيمقراطية الاجتماعية في أُفق الإنسانية الرّحب

الفصل الثاني

اقتصاد اجتماعي بديل، يُحقّق الرّفاه العام ...

(هذا النصّ غير منصُوحٍ به لمُناصري
الرّأسماليّة المُتوحّشة)

من لا يُؤمن باقتصاد اجتماعي بديلْ
لا يدخلنّ علينا...

ا. في البدء: الدّيمقراطية الاجتماعية أولا، العدالة الاجتماعية دائما ..

على الرّغم من أهميّة الدّيمقراطيّة السّياسيّة في تأسيس العقد الاجتماعي المدني فإن الاكتفاء بها يُؤدي إلى نظرة اختزاليّة ومُجتزئة للدّيمقراطيّة. لذلك **يُؤمن الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** إيمانا جازما بالبُعد الكُلّي للدّيمقراطيّة الذي لا يختزلها في جانبها السّياسي فحسب. ولا يتحّقق هذا البُعد الكُلّي، **في نظرهم**، إلا بانغراس الدّيمقراطيّة في عُمقها الاجتماعي، بما يُحّقق العدالة الاجتماعية والتّنمية الشاملة والعادلة.

وبالتّالي فإنّ الدّفاع عن الدّيمقراطية الاجتماعية والاقتصادية هو، **في نظر الدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات**، دفاعٌ عن النّظام الدّيمقراطي في كُلّيته وتكامله وترابطه. وهو من هذا المُنطلق، أيضا وقبل كل شيء، دفاعٌ عن عقدٍ اجتماعيّ حقيقيّ يُؤمّن شُروط العيش المُشترك بين أفراد المُجتمع على قدم المُساواة والعدالة والإنصاف. ذلك أن ديمقراطيّة شكليّة مُفرغة من كلّ مضمون اقتصادي واجتماعي هي مُجرّد ديمقراطيّة، وتؤول حتما وبالضّرورة إلى الزّوال عند أول اختبار على مِحكّ الواقع وأمام إكراهات التّاريخ.

ذلك أن ديمقراطيّة شكليّة مُفرغة من كلّ مضمون اقتصادي واجتماعي هي مُجرّد وهم ديمقراطيّة، وتؤول حتما وبالضّرورة إلى الزّوال عند أول اختبار على محكّ الواقع وأمام إكراهات التّاريخ

لذلك **يُدافع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** على إرساء دعائم الدّيمقراطيّة الاجتماعية، التي تُترجم، في جانها الاجتماعي والاقتصادي، وعلى أرض الواقع إلى سياسات اقتصادية واجتماعيّة تكون في خدمة الشّعب وتُحقق له نهضة شاملة وتنمية عادلة. ممّا يجعل الشّعب مُؤمنا إيمانا راسخا وفعليّا بالديمقراطيّة وحاضنا لها ومُدافعا عنها، وبالتّالي غير مُستعدّ تحت أي مُسوّغ أو ضغط أو إغراء أو تهديد للمُساومة بها أوالتّفريط فيها، لأن الدّيمقراطيّة الاجتماعية إضافة إلى منح الشّعب حقّ الاختيار الحُرّ لمُمثليه، فإنها تمنحه أيضا وقبل كلّ شيء، مُقوّمات العيش الكريم والمُشترك، بما يُحقق له الرّخاء العام ويحفظ تبعا لذلك السّلم الاجتماعي من كل هبّات اجتماعيّة قد تعصف بكيان الدّولة.

وينبع دفاع **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** عن الاقتصاد الاجتماعي من إيمان ثابت بأهميّة دور الدّولة في الاقتصاد. وبالتّحديد من خلال النّضال والسّعي الدؤوب إلى إقامة دولة الرّفاه الاجتماعي. والتي تُترجم من خلال المُعادلة الهامّة والتّسوية التّاريخية التي يُقيمونها بين اقتصاد السّوق القائم على حُريّة المُبادرة الاقتصادية المُنتجة للثّروة من جهة، والآليات التعديليّة التي تتدخّل بها الدولة لتأطير السّوق وضمان إعادة توزيع عادل للثّروة بما يُحقق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

II. في نقد نمط الإنتاج الرّأسمالي: لا .. لجشع رأس المال

يُناضل الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات من أجل السّيادة الشّعبيّة في مُختلف مناحيها وتجلّياتها، وخصوصا في إطار المنظومة الاقتصادية، من خلال النّضال من أجل سيادة الشعوب على مُقدّراتها وثروتها الوطنيّة. ويمّر هذا النّضال، في نظرهم، عبر تحّرر الشّعب من هيمنة السّلطة الاقتصاديّة لكبار مالكي رُؤوس الأموال، وما ينجرّ عنها من تفاوت مادّي عميق، يُعمّق بدوره التّفاوت الطبّقي، ويُؤدّي اجتماعيّا إلى تعميق اللامُساواة الاقتصادية والاجتماعية وإلى اغتراب سياسيّ يدّقُ

إسفينا في الوحدة الوطنية، ويُنذر باندلاع صراعات وهبّات اجتماعيّة تُهدّد كيان الأمم.

لذلك **ينصّب اهتمام الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** في المقام الأول على نقد أسس ودعائم النظام الرأسمالي، وبالتحديد نقد نمط الانتاج الرّأسمالي، المُهيمن عالميّا، والذي يقوم أساسا على خاصيّتين: أولها، وجود بُنية طبقيّة مُؤسّسة على الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج من قبل كبار المالكين لرُؤوس الأموال، في مُقابل عرض أغلبية الناس لقوّة عملهم للبيع في سُوق الشغل. وثانيها تنظيم اقتصادي يُحدّده التّبادل الحُرّ للسّلع غير المُمركز.

©Cristina Bernazzani

ويُشدّد الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات على أن إطلاق العنان لهذا النّمط الاقتصادي يُؤدّي حُكما وبالضّرورة إلى تعميق التّفاوت الاجتماعي من خلال ارتهان أغلبيّة القُوى العاملة بالفكر والسّاعد لإرادة الأقليّة المُمتلكة لرُؤوس الأموال. وهو ما يُؤدّي إلى ارتهان مصائر الناس لقواعد سوق تُبجّل الرّبح السّريع والثّراء الفاحش على حساب قواعد العدالة والإنصاف، لنجد أنفسنا أمام أقليّة غنيّة ومُسيطرة على الثّروة في مُقابل أغلبية مُفقّرة ومُهمّشة، ممّا يُعمّق الطبقيّة المقيتة.

و**يُحذّر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** أنه وبالرّغم من تشدّق أنصار الرأسماليّة بقُدرة النّظام الرّأسمالي على التّعديل الذّاتي من خلال قوانين السُوّق القائمة على العرض والطّلب، وقدرته أيضا على التّأقلم مع كلّ الأزمات التي مرّ بها عبر الانحناء للعواصف الاقتصادية والمالية من خلال فتح الباب أمام تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار عبر ضخّ الأموال في السوق بالخصوص، إلا أن ذلك لا يجب أن يُخفي، في نظرهم، الاخلالات العديدة الّتي تشوبه.

و**يُبرهن الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** في هذا الصّدد، وعبر شواهد من التّاريخ الإنساني، على الخلل الهيكلي للمنظومة الرأسماليّة برُمّتها. وهو ما يتجّلى بالخُصوص من خلال الأزمات الكبرى والمُتكرّرة ابتداء بأزمة الثلاثينات الاقتصادية في عشرينات القرن الماضي، وصولا للأزمة الماليّة العالمية لسنة 2008 وما تبعها من أزمة اقتصادية خانقة عصفت بكُبرى الاقتصاديات وامتدّت آثارها المُزلزلة إلى مختلف أرجاء العالم، مُخلّفة بذلك العديد من المآسي الاجتماعية النّاتجة أساسا عن إفلاس المُؤسّسات وتسريح العُمّال.

و**يُنبّه الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيّون/ات** إلى أن استدعاء الدولة وقت الأزمات لإنقاذ الاقتصاد دليل قاطع على عجز السّوق على التّعديل الذّاتي في غياب الدّور الهيكلي والتّنظيمي والتّعديلي للدّولة مما يبيّن تهافت الدعاية الزائفة على قدراته الذاتيّة واكتفائه بنفسه.

لذلك **يعتقد الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** أن تدخّل الدولة لا يجب أن يبقى ظرفيا ومُناسباتيّا ورهين اندلاع الأزمات التي تتسبّب فيها المنظومة الرّأسماليّة المعطوبة. فالدولة ليست موجودة لإصلاح ما تُفسده الرأسماليّة. بل يجب أن تُرافق الدّولة نمط الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي وتضع حُلولا تعديليّة له حتى يتمّ تلافي هذه الأزمات في المُستقبل.

> تدخّل الدولة لا يجب أن يبقى ظرفيا ومُناسباتيّا ورهين اندلاع الأزمات التي تتسبّب فيها المنظومة الرّأسماليّة المعطوبة... تُرافق الدّولة نمط الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي وتضع حُلولا تعديليّة

ويظّل **صوت الدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات** الدّاعي للبديل الدّيمقراطي الاجتماعي صادحا في وجه أصوات اليمين الليبرالي المُتعالية في العالم اليوم والزاعمة بأنّ هذه التوجّهات النيوليبراليّة هي توجّهات علميّة وأنها لا تمثّل اختيار اقتصاديّا واجتماعيّا بل هي فقط قواعد وقوانين اقتصاديّة لا بدّ من احترامها وأن الدولة جهاز مُحايد طبقيا واقتصاديّا لا يتدخل في الشأن الاقتصادي.

لذلك **يتعمّق إيمان الديّمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات** يوما بعد يوم بأهميّة دور الدّولة من خلال رفضهم للاصطفاف وراء المعايير والمقولات النيوليبراليّة الداعيّة لمنع أي تدخل تعديلي للدّولة وخوصصة كلّ القطاعات الاقتصادية والتقشّف الأعمى في نفقات الدّولة العُموميّة والاجتماعيّة وسنّ تشريعات ضريبة تخدم المُترفين والدّفع نحو مزيد من الهشاشة في سُلم الأجور. ويُؤكدون تبعا لذلك تهافت هذه المقُولات وكذبها، مُؤمنين كل الإيمان، أن طرحا اقتصاديّا بديلا ليس مُمكنا فقط بل هو أيضا ضروري.

III. في الطرح الدّيمقراطي الاجتماعي : نعم .. لرأس مال وطني

لا يكتفي الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بنقد نمط الإنتاج الرّأسمالي. وبالتالي فإنّهم لا يكتفون بتعريف أنفسهم بالضديّة المُطلقة للرأسماليّة. ذلك أن هذه العلاقة النّقدية مع النظام الرّأسمالي لم تعُدْ كافية لتحديد **هُويّة الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** اليوم. ممّا يُؤصّل لطرح اقتصادي واجتماعي بديل عن نمط الإنتاج الرّأسمالي المُجحفْ. وبالتالي فإن العلاقة النقديّة والمُلاحظات العمليّة للخلل الذي يُصاحب الاقتصاد الرأسمالي لا يعني، **لدى الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات**، رفض عمليّة الاستثمار وتراكم الثروة لدى مالكي وسائل الانتاج، وإنما ينصب نقدهم على الإجحاف الرأسمالي القائم على الاستئثار المُطلق وغياب التّوزيع العادل للثروة.

لذلك فإن **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات**، مع التزامهم المُطلق بالنّضالات اليوميّة الّتي تُخاض ضدّ اللامُساواة الاقتصادية والمظالم الاجتماعية التي تُؤدي لها قواعد سير اقتصاد السّوق الرّأسمالي، فإنّهم **يُثمّنون** كذلك، وبكلّ موضوعيّة وعقلانيّة، مدى نجاعة هذا النّمط الاقتصادي في إنتاج الثّروات الضّروريّة لتقدّم المُجتمعات وتطوّرها وفي تحقيق التقدّم التّقني المُصاحب لهذه العمليّة.

كما أن **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات**، وأمام الدّروس المُستخلصة تاريخيّا من فشل التّجارب الاقتصادية للدّيمقراطيات الشّعبيّة، **يُؤمنون** بأن إعادة توزيع الثروة يستلزم بداية إنتاج الثروة الوطنيّة من قبل رأس مال وطني بكميّات تسمح بإعادة توزيعها بالشّكل الذي يُؤدي إلى التّقليص من البُؤس والخصاصة.

وبالتالي **لا يُعارض الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** عملية إنتاج الثّروة وزيادة حجم رأس المال، بل **هُمْ** يقفون بوجه التجاوزات التي يُنتجها اقتصاد السوق القائم على السّعي المحمُومْ وغير المضبوط للرّبح والخاضع لاملاءات الأسواق الماليّة العالميّة.

لذلك **يتأسّس الطرح الدّيمقراطي الاجتماعي** على الدّعوة لتأسيس منوال تنموي جديد قائم على إنشاء الثروة وفقا لقواعد تسمح لرأس المال الوطني بالانتعاش وإعادة الاستثمار، في إطار علاقات اجتماعية تضمن حُقوق العُمّال والفلاحين والطبقات الاجتماعية التي فرض السّوق إقصائها من العمليّة التنمويّة ليتركها وحيدة أمام بُؤسها وخصاصتها.

وبذلك **يكون الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** قد تجاوزوا مُجرّد الرّفض المبدئي لاقتصاد السّوق المحكوم بإخضاع العلاقات الاجتماعية إلى قواعد البيع والشّراء والرّبح والخسارة إلى بناء البديلْ الاقتصادي والاجتماعي على أُسس اجتماعية متينة.

إعادة توزيع الثروة يستلزم بداية إنتاج الثروة الوطنيّة من قبل رأس مال وطني بكميّات تسمح بإعادة توزيعها بالشّكل الذي يُؤدي إلى التّقليص من البؤس والخصاصة

IV. في أسس البديلْ الاقتصادي والاجتماعي

يتأسّس المنهج الدّيمقراطي الاجتماعي في الاقتصاد على أولويّة الإنسان والغاية الاجتماعية على رأس المال. ولكن هذه الأولويّة لا تعني نفيا لرأس المال بقدر ما تعني جعله في خدمة الإنسان وليس أداة من أدوات استلابه واغترابه.

وبناء على هذه الأولويّة التأسيسيّة والأساسيّة، **يتبنّى الديمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** توجُّهًا اقتصاديًا يضعُ اقتصاد السّوق في خدمة الإنسان والقيم الإنسانيّة الرّافضة لتعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي تضرب في مقتل مبدأ المُساواة المُواطنيّة والعدالة الاجتماعية. وبالتّالي فإن الدّيمقراطية الاجتماعية اليوم هي طرح يُناصر الإنتاج الاقتصادي والاستثمار المُفيد والمُنتج للثروة الوطنيّة في مُقابل الرّيع والمُضاربة.

وتبعا لذلك فإنّ **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** ولئن **يُدافعون** على الحقّ في الملكيّة الفرديّة عُموما لوسائل الإنتاج بالخُصوص، في رفض قطعيّ لعمليّات التّأميم القسري لها، من خلال التّشجيع على انتهاج سياسات عُموميّة وسنّ تشريعات وطنيّة وتشجيع الاستثمار لدى رأس المال الوطني دون المساس بمبدأ الرّبح، فإنّهم في المُقابل، **يتمسّكون** بكلّ قوّة بأن الملكيّة هي في المَقام الأوّل وظيفة اجتماعيّة وليس أداة من أدوات التملّك الفردي الفجّ والفردانيّة الأنانيّة.

الدّيمقراطية الاجتماعية
اليوم هي طرح يُناصر الإنتاج
الاقتصادي والاستثمار المُفيد
والمُنتج للثروة الوطنيّة في مُقابل
الرّيع والمُضاربة

واستنادا إلى ما تقدّم، يرى **الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** أن انعكاس الأولويّة الأساسيّة والمُطلقة للإنسان في الاقتصاد الاجتماعي يتمظهر، على المُستوى التّطبيقي، بالخُصوص في تركيز الاهتمام، بالتّضاد للرأسماليّة، على المسائل الحيويّة التالية :

أ. التّشجيع على تكوين رأس مال وطني يُنتج الثروة وفُرص الإنتاج من داخل السّوق الوطنيّة ويخلق مواطن الشّغل لمُواطنيه حسب الاحتياجات الوطنيّة، في مُقابل رأس مال خاضع لاحتياجات وديناميكيّات غير وطنية يقع تحديدها في الأسواق الماليّة العالميّة.

ب. المُبادرة بإعادة استثمار الثروات الخاصة في السّوق المحليّة، في مُقابل رأس مال يحرم السوق الداخليّة من أرباحه عبر تهريبها لحسابات بنكيّة في الخارج أو وضعها في جنات ضريبية مُنفلتة من كلّ رقابة أو حساب.

ج. الدّعوة لإنتاج المُستلزمات الاستهلاكية داخل السّوق الوطنية من خلال التّشجيع على الصّناعة الوطنيّة، في مُقابل رأس مال يعمل على توريد العلامات الأجنبيّة ويُغرق السّوق المحليّة بواردات كماليّة تُعمّق عجز الميزان التّجاري، لينتهي الأمر بالناتج المحلي في جُيوب المُتحكّمين في الأسواق الدوليّة.

د. الإهتمام بالاستثمار الوطني الذي يرتكز بالأساس على نسيج اقتصادي دعامته المُؤسّسات الصُغرى والمُتوسّطة ذات الإنتاجيّة العاليّة والقُدرة التّشغيليّة الواسعة، في مُقابل اقتصاد قائم على خلق مجموعات احتكاريّة، عبر قُطْريّة، لا تُؤدّي إلا لخنق الاستثمار ورهن القرار الوطني لدى لوبيّات اقتصاديّة عولميّة.

٧.في ضرورة إعادة الاعتبار لمفهوم دولة الرّفاه

من مُنطلق إيمانهم بمركزيّة ومحوريّة دور الدّولة الجديد في الاقتصاد الاجتماعي، يسعى الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات لتحقيق توافق وطني واسع حول إعادة الشأن والاعتبار لمفهوم دولة الرّفاه. وهو مفهوم يتوسّط التصّور المُوغل في تحييد دور الدولة ليجعل منها كائنا مُحايدا تماما في الشأن الاقتصادي يكتفي بمُراقبة ما يحدث أمامه دون التدخّل فيه والتصوّر الآخر المُوغل في جعل الدولة الفاعل الوحيد في الاقتصاد والمُشارك الأوحد في الدورة الاقتصادية.

إن دولة الرّفاه الجديدة، التي **يُؤمن بها الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** ويسعون لإرساء مقوّماتها ودعائم وأسس نجاحها هي دولة تتدخل في الاقتصاد تدّخلا مُتوازنا وضروريّا في آن واحد وقوامه التخطيط العقلاني والاستشراف المستقبلي، وذلك عبر وضع المُخططات التنموية والاستراتيجة وضبط الأهداف والتوجّهات الكبرى وتوجيه العلاقات الاقتصادية، بما يُمكّن من المُحافظة على أعلى نسق مُمكن من الانتاج وتعديل اختلال السّوق وضبط الأسعار متى دعت الضّرورة ذلك، واضعة ضمن سلّم أولويّاتها تمكين الأغلبيّة ممّن لا يمتلكون سوى سواعدهم وفكرهم من العيش بكرامة.

إن دولة الرّفاه الجديدة هي دولة تتدخل في الاقتصاد تدّخلا مُتوازنا وضروريّا في آن واحد وقوامه التخطيط العقلاني والاستشراف المستقبلي

أ. مُقوّمات دولة الرّفاه

تحقيقا للدّور الفعال لدولة الرّفاه، **يُنادي الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** بالتدخل التعديلي الناجع للدولة في المجال الاقتصادي وتأمين الحماية والأمان لمُختلف الطبقات الاجتماعية التي لا تمتلك وسائل الانتاج تحقيقا للعدالة الاجتماعية. وذلك من خلال جُملة من الآليّات والوسائل تتلخّص بالأساس فيما يلي:

1. قطاع عُمومي تنافسي وفعّال

يُؤمن الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بأهميّة القطاع العام في الاقتصاد بوصفه رافعة للنُموّ ودعامة للسيادة الوطنيّة. لذلك فإنهم، وعلى عكس الأصوات المُنادية بالخوصصة التامّة للقطاع العام بدون قيد أو شرط، **يُطالبون** بكل واقعيّة وعقلانيّة بضرورة بقاء المُؤسّسات العُموميّة بيد الدولة حتى تُؤدّي وظيفتيها المرجُوّتين وهما؛ توفير الخدمات الضرورية لمنظوريها من طاقة ونقل ومياه صالحة للشراب وغيرها، وكذلك توفير مداخيل هامّة للدولة من خلال نشاطاتها الربحيّة. لكنّهم، وفي المُقابل، **يشترطون** حوْكمةً رشيدة للمُؤسّسات العُمومية تُتبّع فيها أحدث المناهج في الإدارة والتّسيير، بما يُخلّص هذه المُؤسّسات من البيروقراطيّة المُكبّلة لنشاطها والمُعيقة لها عن الاندراج في اقتصاد السّوق، وبما يُمكّنها من قُدرة تنافسيّة عالية وفعّالة.

> حوْكمةً رشيدة للمُؤسّسات العُمومية تُتبّع فيها أحدث المناهج في الإدارة والتّسيير

2. تغطية اجتماعية وتقاعد مُريح لجميع الشّغالين

إن مُجتمعا لا يحترم كبار السنّ ولا يُوفّر لهم مُستلزمات العيش الكريم ويتركهم دون جرايات تقاعد ودون رعاية اجتماعيّة هو مُجتمع فقد أبسط مُقّومات إنسانيّته بما يجعله غير جدير بالاحترام وآيلا للتفّكك لا مَحالة. لذلك **يُدافع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** على الحقّ في التغطية الاجتماعية التي تسمح بتأمين الشّغالين بالفكر والسّاعد بما يضمن لهم جرايات تقاعد مُحترمة، بعد السّنوات الطوال المُقضّاة في العمل، وبما يكفل لهم الحقّ في العلاج من الأمراض التي من المُمكن أن تلمّ بهم في شيخوختهم، وحتى لا يجدوا أنفسهم وعائلاتهم وحيدين في مواجهة الأمراض والأوبئة ونوائب الدّهر بعد أن أفنوا زهرة شبابهم في العمل بالفكر والسّاعد لتحقيق نهضة البلد ورفعته بين الأمم.

الحقّ في التغطية الاجتماعية التي تسمح بتأمين الشّغالين بالفكر والسّاعد

المصدر: www.shutterstock.com

3. نظام جباية تدريجي وعادل

يُنادي الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بإرساء نظام جباية تدريجي وعادل. وفي هذا الصدّد فإنهم **يعتبرون** أداء الجباية واجبا وطنيّا على جميع المواطنين بوصفهم دافعي ضرائب. كما **يدعون** إلى تسليط عقوبات قاسية على المُتهرّبين من أداء الواجب الضّريبي.

لكنّهم في المُقابل **يُناضلون** من أجل جباية عادلة تأخذ بعين الاعتبار الوضعيّة الاجتماعية للمواطنين من خلال عدم إثقال كاهل الطبقة المُتكوّنة أساسا من الأجراء والموظفين بضرائب مُجحفة تُؤدّي إلى تردّي وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية وإلى شعورهم بالضّيم مما يؤدّي بدوره إلى احتقان اجتماعي.

ولا تتحقّق العدالة الجبائيّة، في نظر الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات، إلا عبر إعمال مبدأي التدرّج والتناسب. إذ يجب أن يكون المال المدفوع لإدارة الضّرائب مُتناسبا مع المداخيل والثّروات، مما يُحقّق بدوره التدرّج في استخلاص الضرائب اجتماعيّا واستخلاص المساهمات الماليّة لإدارة الشأن العام بكلّ عدالة.

> ولا تتحقّق العدالة الجبائيّة إلا عبر إعمال مبدأي التدرّج والتناسب

4. تضامن اجتماعي حقيقي

من مُنطلق انحيازهم الدّائم والمُستمّر للفئات الشعبيّة والطبقات المُهمّشة، **يُنادي الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** بإرساء دعائم تضامن اجتماعي حقيقي، يُحقّق العدالة الاجتماعية المرجُوّة ويساهم في النهوض بالفقراء الذين لم يجدوا مكانا لهم في المنظومة الاقتصادية وفي الدورة الإنتاجيّة القائمة على مُعادلة الرّبح والخسارة، أو ممن خسروا موارد رزقهم بسبب جوائح طبيعيّة أو أزمات اقتصاديّة خانقة غير مُتوقّعة وغير مُمكنة الدّفع.

لذلك **يُناضل الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات**، من أجل وضع منظومة اجتماعيّة عادلة تُمكّن الفئات المُهمّشة والعائلات المُعوزة من الحقّ في الحيطة الاجتماعية ومن الحصول جرايات قارّة وإعانات موسميّة يقع تعديلها بصفة دوريّة حسب ارتفاع مُستوى المعيشة وغلاء الأسعار، وتمكّن أيضا من يمّرون بأزمات اقتصاديّة خانقة وخصوصا الأجراء وصغار الحرفيّين والمهنيّين من إعانات ظرفيّة تُمكّنهم مُجابهة المصاريف اليوميّة والعاجلة.

> بإرساء دعائم تضامن اجتماعي حقيقي، يُحقّق العدالة الاجتماعية المرجُوّة

5. قانون شغل اجتماعي ونافذ

يُؤمن الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بضرورة إعادة المكانة لقيمة العمل الذي لا يجب أن يتحوّل إلى علاقة قائمة على الاستغلال. وبالتالي فإن العمل يُعدّ، **في نظرهم**، عامل انتماء للمُجتمع ومصدرا أساسيّا للكرامة وعُنصرا مُحدّدا في بناء الهُويّات الفرديّة والجماعيّة.

ولئن **يُقرّ الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** بوجود سوق حُرّ للشّغل وبأن القطاع الخاصّ يظلّ المُشغّل الأول وأن القطاع العام والوظيفية العموميّة لا يُمكنهما بأي حال من الأحوال استيعاب كلّ طالبي الشّغل،

فإنهم يرفُضون في المقابل سلعنة اليد العمالة بأن يُعامل جموع العُمّال والمُزارعين كسلع تُباع وتُشترى وتُهمل بعد أن تُستنفذ كل طاقاتها. ذلك أن وراء كل فرد منهم حياة فيها الحُلم والعائلة والتوجّس من المُستقبل والسّعي إلى وضع أفضل.

لذلك **يُناضل الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** من أجل قانون شغل اجتماعي ونافذ يضمن حقوق الشغالين بالفكر والسّاعد، في مختلف القطاعات الإنتاجيّة سواء الصناعية أو الفلاحية أو الخدماتية، ويتأسس على تحديد أجر أدنى مضمون وعُقود شغل قارّة لا مكان فيها للتشغيل العرضي والهشّ، تتضمّن بُنودا تعاقديّة تضمن الحقّ في الأجر العادل مع التعديل الآلي له والحق في التغطية الاجتماعية والعُطل خالصة الأجر.

تحديد أجر أدنى مضمون وعُقود شغل قارّة
لا مكان فيها للتشغيل العرضي والهشّ،
تتضمّن بُنودا تعاقديّة تضمن الحقّ في الأجر
العادل مع التعديل الآلي له والحق في
التغطية الاجتماعية والعُطل خالصة الأجر

ب. دعائم دولة الرّفاه

يُنادي الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات بضرورة أن تكون دولة الرفاه القاطرة التي ستؤدّي لإعادة الاعتبار للمصعد الاجتماعي في تكوين طبقة وسطى تُشّكل أساس النسيج الاجتماعي ودعامته وصمّام الأمام للسّلم الاجتماعي. وهو ما لا يتحّقق إلا عبر النّهوض والارتقاء بالقطاعات الأساسية المُناطة عُهدتها بالدّولة، والتي تشكّل دعائم دولة الرّفاه، وهي الصّحة العُموميّة والتّعليم العُمومي والنّقل العُمومي.

©David Miller «Shankbone»

1. صحّة عموميّة للجميع

يعتبر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات، أن الصحّة العموميّة تُعدّ الدّعامة الأساسيّة لدولة الرّفاه. وهو ما لا يتحقّق إلا عبر نسيج صحّي عُمومي يُغطي كامل أرجاء الوطن بما يوفّر كلّ الخدمات الصحيّة لمحتاجيها أينما كانوا وبما يؤدّي الى ارساء نظام صحّي لامركزي يمتدّ من مراكز الرّعاية والصحّة الأساسيّة ومراكز صحّة ورعاية الأمّ والوليد ويمرّ بالمُستشفيات المحلية والجهويّة وصولا للمُستشفيات الجامعيّة.

وتحقيقا لذلك فإنهم **يُناضلون** من أجل صحّة عموميّة ذات جودة ومجانيّة للجميع، تضمن الحقّ في الرّعاية الصحيّة والحقّ في العلاج والحقّ في الحصول على الأمصال واللقاحات الضروريّة والتأمين الصحّي كحق لجميع المواطنين.

> من أجل صحّة عموميّة ذات جودة ومجانيّة للجميع

2. تعليم عمومي مجاني وعصري

يُؤمن الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات بأهميّة التعليم في النّهوض بالأمم. لذلك فإنهم من أشدّ المدافعين عن المدرسة العموميّة والجامعة العموميّة التقدميّة التي تُمكّن النشء من أدواة العلم والمعرفة الكفيلة بتسليحه لمواجهة عالم مُتجدّد ومُتحوّل ولإدماجه لاحقا بكل يسر في الدورة الاقتصادية.

تعليم عموميّ مجانيّ وإجباري، يكون أداة مهمّة من أدوات التقدّم والرُقيّ

كما **يُدافع الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** على تعليم عموميّ مجانيّ وإجباري، يكون أداة مهمّة من أدوات التقدّم والرُقيّ ويؤدّي إلى تخرّج عقول نقديّة تُؤمن بالعلم وبأن المعرفة نسبيّة وليس عقولا دوغمائيّة تستسيغ النقل وتسقط فريسة سهلة للتطرّف أو عقولا تقنيّة تجعل من الخريجين مُجرّد تقنني معرفة وأدوات بيد رأس المال المُعولم.

3. نقل عُمومي آمن وناجع

توفير النقل العمومي الآمن والسّريع والناجع بكلفة معقولة

يعتبر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات أن النّقل في معناه الكبير يُعدّ دعامة كبرى للتنمية، وهو ما لا يتحّقق في نظرهم إلا عبر شبكات نقل بريّ وبحري وجوّي وموانئ ومطارات تربط الدولة بأطرافها وبالعالم. ويجب أن ينعكس المعنى الكبير للنقل على المستوى الواقعي، **في نظرهم**، من خلال توفير النقل العمومي الآمن والسّريع والناجع بكلفة معقولة لتمكين من لا يمتلكون وسائل نقل خاصة من التنقل بكل حريّة ويُسرْ والالتحاق بأماكن عملهم أو دراستهم أو مجالات التّرفيه، لكي يكونوا قوّة إنتاجيّة فاعلة في خدمة الوطن.

ج. أسس نجاح دولة الرّفاه

من منطلق رفضهم القطعي والمبدئي للحلول الإسقاطيّة والتعسفيّة والتغييرات الجذرية والثّورجية، فإن المنهج الذي **يُؤمن به الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** حتى تُحقّق دولة الرّفاه غاياتها هو منهج إصلاحي وتفاوضي وتشاركي قائم على صياغة سياسات عُموميّة تتدرج في تفعيل مُخرجاتها وتقوم صياغتها على منهج تشاركي قائم على مُفاوضات دوريّة بين الدولة والنقابات الأكثر تمثيليّة من جهة وعلى رعاية مُفاوضات دوريّة بين النقابات العمالية ونقابات أعراف القطاع الخاص من جهة أخرى، وذلك حتى يتمّ تلافي خطرين أساسيين: تعطيل عملية الإنتاج نتيجة انسداد أفق التواصل بين العمال والأعراف من جهة أو هضم حقوق العمال والمُزارعين نتيجة تعسّف أصحاب رؤوس الأموال من جهة أخرى.

> صياغة سياسات عُموميّة تتدرج في تفعيل مُخرجاتها وتقوم صياغتها على منهج تشاركي

VI. في ضرورة دعم وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يقف الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات سدّا منيعا أمام الدّعوات اليمينيّة، في تونس وفي العالم، الدّاعية إلى تراجع مجال تدخل الدولة وتخلّيها بصورة مُطلقة عن تسيير عديد القطاعات. ولكن، وإذا كان ولا بد من تراجع دور الدولة، فإنه يجب أن يكون، **في نظرهم**، لصالح بديل اجتماعي تُمثّله منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وقد **ناضل الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** في تونس طويلا في سبيل إرساء هذه المنظومة مدعومين في ذلك من قبل الإتحاد العام التونسي للشغل، إلى أن رأى قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

النور. والذي يُعرّفه المشرع التونسي بأنه «منوال اقتصادي يتكون من مجموع الأنشطة الاقتصادية ذات الغايات الاجتماعية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات وتحويلها وتوزيعها وتبادلها وتسويقها واستهلاكها التي تؤمنها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، استجابة للحاجيات المشتركة لأعضائها والمصلحة العامة الاقتصادية والاجتماعية ولا يكون هدفها الأساسي تقاسم الأرباح» كما ورد في القانون المتعلّق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتعدّ أنشطة اقتصادية ذات غايات اجتماعية، الأنشطة التي يكون هدفها الأساسي توفير ظروف عيش لائقة بغاية الإدماج والاستقرار الاجتماعي والترابي تحقيقا للتنمية المستدامة والعمل اللائق.

المصدر: nawaat.org

ويهـدف الاقتصـاد الاجتماعـي والتضامنـي إلـى «تحقيـق التـوازن بيـن متطلبـات الجـدوى الاقتصاديـة وقيـم التطـوع والتضامـن الاجتماعـي وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة والتوزيـع العـادل للثـروة وهيكلـة الاقتصـاد غيـر المنظـم، إضافـة إلـى تحقيـق الرفـاه الاقتصـادي والاجتماعـي وتحسـين جـودة الحيـاة».

وتلتـزم مؤسسـات الاقتصـاد الاجتماعـي والتضامنـي فـي أنظمتهـا الأساسـية وأنشـطتها بالمبادئ التاليـة : أولويـة الإنسـان والغايـة الاجتماعيـة علـى رأس المـال واحتـرام قواعـد التنميـة المسـتدامة وتسـيير ديمقراطـي وشـفاف طبقـا لقواعـد الحوكمـة الرشـيدة وتعـاون طوعـي ومسـاعدة متبادلـة بيـن مؤسسـات الاقتصـاد الاجتماعـي والتضامنـي وربحيّـة محـدودة.

يهدف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى «تحقيق التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم التطوع والتضامن الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة وهيكلة الاقتصاد غير المنظم، إضافة إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحسين جودة الحياة».

VII. في حُقوق الأجيال القادمة : نحو .. اقتصاد أخضر، صديق للبيئة

مع رفضهم المُطلق لاقتصاد الريّع والرّكون لاستخراج الثروات الطبيعيّة على حساب العمل والجهد والتفكير في البدائل، **يُدافع الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** على حماية الثروة الوطنية الباطنيّة **واضعين نُصب أعينهم** حقوق الأجيال القادمة فيها. لذلك **فإنهم يدعون** إلى ترشيد استثمار المخزون الجوفي للمياه والمواد الاستخلاصية المنجمية والنفطية وضرورة اعتماد الشفافية المطلقة في إدارتها واستغلالها. كما **لا يُمانعون** في الالتجاء لشراكات مع القطاع الخاص الوطني والدولي لتحقيق هذه الغاية شريطة أن تضمن سيادة الدولة والمجتمع على ثرواته الطاقية والباطنية.

كما **يدعو الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** إلى تحقيق الأمن الغذائي باعتباره جزء لا يتجزأ من الأمن القومي وحقا من حقوق الأجيال القادمة. وهو ما يتحقّق من خلال الحفاظ على الكساء النباتي والمشاتل والبذور الوطنيّة في مُختلف الزراعات إضافة إلى الحفاظ على الثروة الحيوانية وتطويرها وذلك دون استنزاف للأرض ودون المبالغة في اعتماد الأسمدة الكيمائية والأعلاف المعالجة جينيا ودون اعتماد التقنيات العلميّة الجديدة المُتعارضة مع الطبيعة والتي تدخل ارتباكا على الدورة الطبيعية وتتسبب في اختلال التوازن الطبيعي.

ضرورة الالتجاء إلى بدائل اقتصادية إيكولوجية

ومع تزايد الآفات البيئية المُرتبطة بالصناعات المُلوّثة والمُستنزفة للطبيعة ومع ما ترتّب عن ذلك من احتباس حراري وتغيّرات مُناخية وبيئية كارثية، فإن **تفكير الديمّقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** يظلّ مُنصبّا بالأساس على البديل الاقتصادي والمُتمثل في الاقتصاد الأخضر الصّديق للبيئة، وذلك من خلال **تشجيعهم** على ضرورة الالتجاء إلى بدائل اقتصادية إيكولوجية. وبذلك **يكون الديمقراطيون/ات**

الاجتماعيون/ات في طليعة من يخوض معركة الحفاظ على كوكب الأرض أمام المخاطر التي تُهدّده جرّاء نمط الاقتصاد القائم على استنزافه.

و**ينبع رهان الدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات** على الاقتصاد الأخضر، الذي بدأ يأخذ منحى تصاعديا في كل أنحاء العالم، من كونه، وإضافه إلى انسجامه مع الطبيعة وحفاظه عليها، فإنه يوفّر إمكانية هامّة ورهانا تاريخيا ناجحا لتجديد الاقتصاد ونمط انتاج الثروة.

VIII. عود على بدء : عدالة اجتماعية، مُجتمع عادل ..

لا يسعى الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات إلى الهدم الكامل والمُطلق للبُنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة بُغية إعادة بنائها والتعسّف في صياغة مُجتمع جديد وفق تصوّرات ثورجيّة أو شعبويّة وتحت عُنوان إيديولوجي برّاق لا يُوجد إلا في الأذهان، بل أنهم **يُناضلون** من أجل بناء مُجتمع قائم على المُساواة والعدالة الاجتماعية من خلال الأطر النّابعة منه وعبر الآليّات المُتوفّرة من داخله.

لذلك **يسعى الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** إلى الحدّ من مساوئ نمط الاقتصاد الرّأسمالي عبر صياغة سياسات اقتصادية توفّر أرضية مادية لسياسات اجتماعية تحدّ من بُؤس وفقر جموع المُفقّرين وتدعم الطبقات الوسطى في إطار منظومة تُحافظ على نجاعة الانتاج من خلال فسح المجال لاقتصاد سوق عادلْ ومُتوازنْ وصديق للبيئة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، **يُؤمن الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات**، بأن دولة الرّفاه هي الأداة الفعّالة والناجعة لتحقيق هذه السياسة.

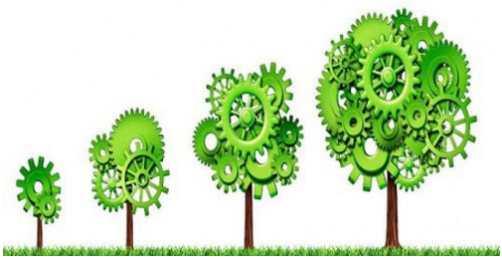

المصدر: UNEP/Google licence

الفصل الثّالث

كُلّ الحُقوق،
لكُلّ النّاس ...

(هذا النصّ غير منصُوحٍ به لمُناصري
الانغلاق والتطرّفْ والتعصّب)

من لا يُؤمن بالحُقوق والحُرّيات الفرديّة
لا يدخلنّ علينا...

١. في البدء : أفرادٌ أحرارْ .. من أجل مشروع جماعي مُشتركْ

يُعتبر الإيمان بمشروع تحرّري وتقدّمي، يقود المُجتمع إلى العدالة الاجتماعية، أساس وجود **المشروع الدّيمقراطي الاجتماعي** في حدّ ذاته. وهو ما يستدعي من **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** بناء رؤية كاملة ومُتكاملة حول علاقة الفرد بالمُجتمع. ذلك أنّ المصائر الفردية تعتمد بشكل واسع على المصير الجماعي. وبالتّالي، فإن الإيمان بمشروع مُشترك **يجعل الديمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات** رافضين لسُلطان الفردانيّة المُطلقة التي تُدمّر العيش الجماعي.

ذلك أن الفعل الاجتماعي **لديهم**، لا يُمكن أن يكون مُجرّد تركيبة من المطالب الفرديّة والأنانيّة أو المطالب الجماعيّة أو القطاعيّة أو الفئويّة الضيّقة والمُتضادّة والمُتصارعة، بل إن الفعل الجماعي يتأسّس، **وفق تصوّرهم**، على مشروع مُشترك ومُتّحد يجمع مُختلف التّعبيرات الاجتماعية لتكون مُحرّكا لمشروع تحرريّ، جماعي مُوحّد يقوده مُواطنون أحرار في مُجتمع عادل.

ولكنّ **إيمان الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** بالمشروع الجماعي، لا يعني بأيّة حال من الأحوال تحوّله إلى مشروع «جماعوي» يفقد فيه الفرد قيمته الأنطولوجيّة. وبالتّالي فإن السّعي لبناء مُشترك مُجتمعي لا يعني بتاتا أن يكون هذا البناء على حساب الفرد كقيمة أساسيّة وتأسيسيّة. ذلك أن المُجتمعات التي تطمس الهويّات الفرديّة وتقمع حُقوق وحُريّة الأفراد الفرديّة بتعلّة ضرورة الانصهار والاندماج في مشروع مُجتمعي كُليّ وشامل، ينتهي بها الأمر إلى إفراز أنظمة شُموليّة استبدايّة سُرعان ما ينتهي بها الأمر إلى التصدّع والتفكّك والانهيار؛ فلا هي تُحقّق مشروعها الإيديولوجي التّي تدّعي بناءه، ولا هي تُحافظ على الفرد الحُرّ أساس كلّ مشاريع النّهوض والتقدّم.

> الفرد الحُرّ أساس كلّ مشاريع النّهوض والتقدّم

لذلك، ولتحقيق مُعادلة سليمة ومُتوازنة بين الفرد والمُجتمع، **يُؤمن الدّيمقراطّيون/ات الاجتماعيون/ات أن مشروعهم** لا يمكن أن يحمله إلا أفراد أحرار ومُتساوون ومُتمتّعون بحُقوقهم الفرديّة ومُمارسون لها بكلّ حُريّة ودون وصاية.

المصدر: auto-porc-trait.skyrock.com

وبالتالي فالمشاريع الجماعيّة لا يمكن أن تتحقّق دون التّأكيد على القيمة المعنويّة والأخلاقيّة والفلسفيّة للفرد. ولا يُمكن لهذه القيمة أن تتجسّد، **في نظر الدّيمقراطييّن/ات الاجتماعييين/ات**، إلا من خلال حماية المجال الخاصّ لكل فرد، بما يسمح له بالاختيار الحُرّ لطريقة عيشه وقناعاته وانتماءاته ومُمارسته في المجالين الخاصّ والعام طالما أن كلّ هذه المُمارسات لا تمسّ بحُقوق وحُريّات الآخرين.

II. الحُقوق والحُرّيات الفرديّة أولا، الحُقوق والحُرّيات الفرديّة دائما ..

يبنـي الدّيمقراطيـون/ات الاجتماعيـون/ات مشـروعهم المجتمعـي علـى الفـرد الحُـرّ، الـذي يعتبرونـه أسـاس كل بنـاء ديمقراطـي واجتماعـي. لذلـك فإنّهـم **يؤمنـون إيمانـا قاطعـا** بـأن الحُقـوق والحُرّيـات الفرديّـة هـي التـي تُساهم فـي وحـدة المُجتمعات وتقدّمها ورُقيّها وحصانتها مـن كلّ تفكّك داخلـي أو غـزو خارجـي، بوصلتُهـمْ فـي ذلـك الشّـرعة الدوليّـة لحُقـوق الإنسـان.

وهـو مـا يتجسّـد بالخُصـوص مـن خـلال سـعيهم الـدّؤوب إلـى تكريـس حـقّ الأفـراد فـي الحيـاة، والحـقّ فـي المُسـاواة التامّـة والمُطلقـة دون أيّ تمييـز علـى أسـاس جنـدري، إضافـة إلـى حـقّ الأفـراد فـي بنـاء نمـط حياتهـم الفـردي بـكلّ حُريّـة وفـي تأسـيس رؤيتهـم للوجـود وللحيـاة دون أي تدّخـل أو وصايـة وفـي التّعبيـر الحُـرّ عـن آرائهـم وأفكارهـم وتصوّراتهـم بمُختلـف الوسـائط واعتمـادا علـى الطّرائـق الفنيّـة المُتنوّعـة.

أ. الحقّ المُقدّسْ في الحياة

يُؤمـن الدّيمقراطيّـون/ات الاجتماعيـون/ات بـأن الحـقّ فـي الحيـاة مُقـدّسْ ولا يجـوز تبعـا لذلـك، بأيّـة حـال مـن الأحـوال، المسـاس بـه تحـت أي مُبـرّرات. لذلـك فإنّهـم **يُعلنـون دون مُواربـة** موقفهـم المبدئـي المُناهـض لعُقوبـة الإعـدام. ذلـك أن الدولـة **فـي تصوّرهـم**، جُعلـتْ لتُؤمّـن النّـاس علـى حياتهـم لا لتقتلهـم. وبالتالـي فـإن التشـريع لعُقوبـة الإعـدام ليـس فـي نهايـة المطـاف، **فـي نظرهـم**، سـوى اسـترجاعا لمفاهيـم وتصّـورات قديمـة مـا قبـل حداثيّـة، مـن قبيـل الأخـذ بالثـأر والقصـاص، تحـت عناويـن ومُسـمّيات برّاقـة وجديـدة تدّعـي الانتمـاء زورا وبُهتانـا لقيـم الحداثـة.

ويتدعّم موقف الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات المُناهض لعقوبة الإعدام على حُجج منطقيّة وإجرائيّة قانونيّة. ذلك أنه ومن حيث المنطق السليم، الذي هو أعدل الأشياء قسمة بين البشر، فإن الردّ على الجرائم، مهما كانت بشاعتها، لا يمكن أن يتمّ عبر القيام بجريمة أخرى تؤدّي لسلب الحياة. أما من النّاحية الإجرائيّة والقانونيّة فإن **إيمان الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** بقرينة البراءة وبإمكانية حدوث الخطأ البشري في أي مرحلة من مراحل المُحاكمة، يُؤسّس للموقف الحُقوقي والقانوني المُعارض لعُقوبة الإعدام حُكما وتطبيقا.

الردّ على الجرائم، مهما كانت بشاعتها، لا يمكن أن يتمّ عبر القيام بجريمة أخرى تؤدّي لسلب الحياة

ب. المُساواة التامّة والمُطلقة بين النّساء والرّجال

ينهل الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات في تونس من إرث فكريّ وإصلاحيّ تقدميّ ينغرس بكل قوّة في صميم فكرة النّضال من أجل تحقيق المُساواة بين النساء والرجال. **ويعتبرون أنفسهم** استمرارا وتطويرا لهذا الإرث التّنويري والتقدّمي. وذلك في مُقابل تصّور رجعي للمُجتمع والدّولة لا يزال يعتبر المرأة كائنا ناقصا ويحصرها في وظائف مُحّددة وفق تقسيم وتوزيع للأدوار أقل ما يُمكن أن يُقال عنه بأنّه غير إنساني ومُتخلّف.

وبالتالي فإن مُجتمعا يُكبّل نصفه بأغلال ومقولات أبويّة ورجعيّة لا يُمكن أن يُحقّق قيامته. ذلك أن تقدّم المُجتمعات يظلّ رهين تحرير المرأة ومنع أيّ شكل من أشكال التّمييز ضدّها. فالمُساواة التامّة بين المُواطنين لا يُمكن أن تتحقّق في ظلّ مُجتمع لا يزال يضطهد المرأة ويسلبها حُقوقها المشروعة.

الطاهر الحداد
المصدر: commons.wikimedia.org

لذلك **يُؤكّد الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** على انخراطهم اللامشروط في كلّ النّضالات النسويّة السّاعية إلى تجاوز كلّ أشكال التّمييز ضدّ المرأة في كلّ المجالات، مُؤكّدين بذلك على أنّ المقولات الدّاعية الى تأجيل معركة تحرير المرأة، من خلال دعم مُكتسباتها وتوسيع مجال حُقوقها فقط، تصُبّ حتما في خانة الرجعيّة، و**مُبرهنين بكل قوّة** على حيويّة وديناميكيّة المُجتمع في مساره الذي انطلق إلى الأمام في اتّجاه المُساواة.

> تقدّم المُجتمعات يظلّ رهين تحرير المرأة ومنع أيّ شكل من أشكال التّمييز ضدّها

ويتجسّد **نضال الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** على المُستوى الميداني والتّطبيقي من خلال تأكيدهم على أن مشروعهم المُجتمعي التقدمّي لا يُمكن أن يحتمل أي نوع من أنواع التّمييز مهما كانت المُبرّرات. لذلك فإنهم **يدعون** إلى عدم الإبقاء على تشريعات لا تُساوي بين المرأة والرّجل في مجال قانون الأحوال الشخصيّة.

كما إنهم **يدعون** إلى فتح الأبواب على مصراعيها من خلال تمكين المرأة من الولوج إلى سُوق الشّغل على قدم المُساواة مع الرّجل والحُصول على أجر يُساوي أجره وحقّها الشّرعي في تقلد المناصب العُليا والقياديّة في الوظيفة العُموميّة والقطاع الخاصّ والمُجتمع المدني بناء على ثُبوت كفاءتها وحُسن تصرّفها.

و**إيمانا من الدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات** بأن نجاح المرأة وتواجدها المُكثّف في الفضاء العام وسوق الشّغل من شأنه تأليب القُوى الرجعيّة وحملة الفكر الذّكوري عليها، كما من شأنه أن يُعرّضها لضُغوط وإكراهات وعُنف حتّى داخل العائلة بتعلّة الوصاية والحماية وأحيانا الانتقام، فإنّهم **يناضلون** من أجل سنّ تشريعات تحمي المرأة من الاضطهاد والعُنف اللّفظي والتحرّش الجنسي والعُنف الجسدي والاقتصادي في المجالين العام والخاصّ.

ج. الحقّ في حماية المجال الخاصّ

يُؤمن الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات بوجاهة التقسيم بين المجال العام والمجال الخاصّ. فكلّ فرد له مجاله الخاصّ وحياته الخاصّة التي تشكّل جزء من هويته وكيانه. وبالتالي فإن حُريّة توجيه الأفراد لحياتهم الخاصّة ولاختياراتهم الشخصية في الوجهة التي يرونها، وحُريّة صياغة هوياتهم الذاتية بالعناصر التي يبتغون، وحُريّة الاعتقاد فيما يُريدون وحريّة صياغة ضمائرهم وقناعاتهم بما يشاؤون هي عناصر مُصاحبة

للإنسان في إنسانيّته ومُمارسة هذه الحُريّة وحمايتها ليست مِنّة من أحد وليست مادّة للمُقايضة بينها وبين الحُقوق والحُريّات العامّة.

لذلك **فإن الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** حريصون كل الحرص على ضرورة حماية المجال الخاص للأفراد من كل مُحاولة اختراق أو تجسُّس أو تلصُّص أو تدخّل مهما كان مُسوّغه، ويُحمّلون الدّولة وحدها واجب تحقيق هذه الحماية، مما يُحتّم عليها التدخّل بكل قوّة لمنع كلّ اعتداء عليه من قبل القوى المُعادية للحُريّة سواء كانت من خارج أجهزة الدولة أو حتى من داخلها. وتتدّعم ضرورة الحماية أكثر في ظلّ المُجتمع الرّقمي وانتشار الاستعمال المكثّف لمنصّات التّواصل الاجتماعي، التي مع الإقرار بأهميّتها، فإنه لا يجبُ أن تتحوّل إلى وسيلة للابتزاز والتدخّل في الحياة الخاصّة للأفراد.

> كلّ فرد له مجاله الخاصّ وحياته الخاصّة التي تشكّل جزء من هويته وكيانه

د. حُريّة التديّن وعلاقة الدّولة بالدّين

يعتبر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات أن الإيمان مسألة شخصيّة وأن حُريّة التديّن أو عدم التديّن هي جُزء من حُريّة الضّمير والمُعتقد وتعتبر من الحُقوق الفرديّة المُلازمة لإنسانيّة الإنسان التي لا يجوز لأي أحد التدّخل فيها أو التأثير عليها. ذلك أن القناعات الدينية للأفراد لا يمكن أن تكون محلّ نزاع في المجال العام كما لا يُمكن لأيّ كان، سواء كان الدّولة أو غيرها، التدخّل في هذه القناعات وتوجيهها.

> الإيمان مسألة شخصيّة وأن حُريّة التديّن أو عدم التديّن هي جُزء من حُريّة الضّمير والمُعتقد

ولكنّ عدم تدخل الدولة في القضايا الايمانية للأفراد لا يعني مُغادرتها

للمجال الديني. وفي هذا الإطار **يرى الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** أن من واجب الدّولة رعاية الشأن الديني من خلال الاشراف على دور العبادة وصيانتها وتعيين القائمين عليها وتكوينهم. ذلك أن ترك الدولة للشأن الديني يمكن أن يُؤدي الى نوع من خوصصة دُورْ العبادة لحاملي الأفكار والطروحات الدينية المُتشدّدة لنشر فكر ظلامي ورُؤى تكفيريّة وإرهابيّة تُهدّد مدنيّة الدّولة وأمن المجتمع.

وفي المقابل **يُنبّه الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** إلى أن رعاية الدولة للشأن الديني لا تعني بتاتا تديّن الدولة. كما أن هذه الرّعاية لا تعني التّداخل بين الدّيني والسّياسي. ممّا يُؤدّي إلى ضرورة تحييد دور العبادة عن النشاط الحزبي. ذلك أنّ الشأن السياسي مسألة عامة ومُشتركة في حين أن الشأن الدّيني لا يعدو أن يكون شأنا خاصّا يُمارسه الفرد في مجاله الخاصّ أو في فضاءات عامّة مُعدّة للغرض الدّيني فحسب ولا تتعدّاه إلى أي نشاط سياسي.

> رعاية الدولة للشأن الديني لا تعني بتاتا تديّن الدولة. كما أن هذه الرّعاية لا تعني التّداخل بين الدّيني والسّياسي

هـ. الحُقوق الثقافيّة

يُدافع الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات عن الحقوق الثقافية لكلّ مواطنيهم. وتعني الحقوق الثقافيّة الحق لكل فرد في اختيار مرجعياته الفكرية التي تسمح له بتعريف هويته الفرديّة أو الجماعيّة وفي الدفاع عنها. ذلك أن مسألة الهويات الفردية ومرجعياتها شأن فردي وحق أساسي لعموم الناس ولا يمكن للدولة التدخل في هذا الشأن إلا دفاعا عن الحق في ممارسته والتعبير عنه.

> وتعني الحقوق الثقافيّة الحق لكل فرد في اختيار مرجعياته الفكرية التي تسمح له بتعريف هويته الفرديّة أو الجماعيّة وفي الدفاع عنها

ولكـنّ الدفـاع عـن هـذا الحـق لا يعنـي، **فـي نظـر الدّيمقراطّييـن/ات الاجتماعييـن/ات** العـودة إلـى الهويّـات والانتمـاءات تحـت الوطنيـة وتحويلها إلـى الانتمـاءات الأهـم والأبـرز بالنسـبة للأفـراد وإنما يجـب أن تكـون فـي انسـجام مـع الهويـة والسـرديّة الوطنيـة الكبـرى. وبالتالـي فـإن الهويـات العائليّة والقطاعية والجهوية والقبلية والمناطقية والثقافية تُعدّ مصادر فخر واعتزاز وعناصر أساسية وكبرى في صياغة الهويات الوطنيّة الكبرى بـل وحتـى القوميّـة، لكـن تحـوّل هـذه الانتمـاءات إلـى العُنصـر الأهـم والأبـرز فـي مسـألة الهويـة يتضمـن مخاطـر كبـرى تمسّ وحـدة المُجتمعات وصياغـة المشـاريع الوطنيـة بوصفهـا مشـاريع النّهـوض والتقـدّم.

و. الحرّيات الثقافيّة

يُدافـع الدّيمقراطّيـون/ات الاجتماعيـون/ات بـكلّ قـوّة علـى حريّـة التعبيـرات الثقافيـة بمختلـف الوسـائل والوسـائط الفنيّـة. وهـم بذلـك يعتبـرون الحـق فـي الثقافـة حقـا جوهريـا يُتيـح للأفـراد الأحـرار فـي المجتمعـات الحـرّة أن يعبّـروا بواسـطة الأدب شـعرا كان أو نثـرا وعـن طريـق الموسـيقى والسـينما والمسـرح والفنـون التشـكلية عـن رؤاهـم وتصوراتهـم الفلسـفيّة واختلاجاتهـم الذهنيـة وذائقتهـم الجماليّـة بـكلّ حريّـة ودون أي رقابـة مُسـبقة.

كمـا **يُنـدّد الدّيمقراطيـون/ات الاجتماعيـون/ات** بـأيّ تضييـق يُفـرض أو وصايـة تُمـارس علـى الفنـان الحـرّ سـواء مـن قبـل أجهـزة الدّولـة الرّقابيّـة أو مـن قبـل القـوى الرجعيّـة والمتطرّفـة. فالفنـان يُعتبـر حامـل لـواء التقـدّم والفـن هـو أسـاس منـاعـة وتقـدّم الـدّول فـي وجـه كل أنـواع الرّجعيّـة.

الفنان حامل لواء التقدّم

III. عودٌ على بدءْ : الحُريّة أولا، الحُقوق دائما ..

إن **نضال الدّيمقراطّيين/ات الاجتماعيين/ات** من أجل الحُقوق والحُرّيات الفرديّة هو في جوهره نضال من أجل مُجتمع عادل ومُتماسك. ذلك أن بناء المُجتمع في المشروع الدّيمقراطي الاجتماعي يمرّ حتما وبالضّرورة عبر بناء الفرد بوصفه نواته الأولى وعموده الفقري.

لذلك **يعتبر الدّيمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** أن الحقوق والحرّيات الفرديّة تفتكّ ولا تُهدى مما يُحتّم تكاثف وتوحيد الجهود مع كلّ القوى التقدميّة لقطع تذكرة التقدّم والرقيّ مع ضرورة اليقظة الدائمة والمستمرّة ضدّ قوى الجذب إلى الخلف والرّجعيات مهما اختلفت تسمياتها.

الحقوق والحرّيات الفرديّة
تفتكّ ولا تُهدى

©Getty Images

الفصل الرّابع

علاقات دوليّة إنسانيّة، في عالم مُتعدّد الأقطاب ...

(هذا النصّ غير منصُوحٍ به لمُناصري الإمبرياليّةْ)

من لم يكنْ إنسانيّا
لا يدخلنّ علينا...

ا. في البدءْ : في نضال الشّعوبْ الحُرّة من أجل المُساواة ..

إن **الدّيمقراطيّين الاجتماعيين**، وانسجاما مع مبادئهم ومقولاتهم التأسيسيّة القائمة على الانفتاح على الآخر ونبذ كل أشكال التّقوقعْ والانغلاق على الذّات في إطار هويّات تاريخيّة جامدة، فإنّهم **يرفضون** رفضا قطعيّا ضيق الأفق الجُغراسياسي والانكفاء على الذّات الذي يحصر النّظر والاهتمام في نطاق حُدود وطنيّة وتُرابيّة ضيّقة.

لذلك فإنّ **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات**، مع **افتخارهم** الكبير **واعتزازهم** العميق بانتمائهم الوطني التّونسي الذي يظلّ هو الأساس والمُنطلق، فإنّهم **يعتبرون** أن أفق انتظارهم واهتمامهم هو الإنسانيّة جمعاءْ. وبذلك فإنّ **أعينهم**، مع تركيزها على الشّأن الوطني في المقام الأول، فإنّها مُتّجهة النّظر أيضا وبالتّوازي، لما يحدُث في العالم باعتباره الأفق الإنساني المُشتركْ للبشريّة.

وتجسيما لتوجّههم الإنساني إلى مواقف عمليّة، فإن **الدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات** في تونس **مُتواجدون** دائما في الصّفوف الأماميّة لنُصرة كلّ القضايا العادلة من خلال تأييدهم لنضال الشّعوب وقُواها التقدميّة الحيّة وطلائعها السياسيّة والنقابيّة والجمعياتيّة ضدّ كلّ أشكال الاضطهاد والظلم والاستبداد في أيّ بُقعة من أرجاء المعمورة.

فإنّ الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات يعتبرون أن أفق انتظارهم واهتمامهم هو الإنسانيّة جمعاءْ

كما **يُناضل الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** من أجل عالم يسوده الوئام والسّلام وتمحى فيه كل أشكال الحقد والكراهيّة والبغضاء المُتلحّفة بغطاء إثني أو ديني أو عرقي لا تبرير ولا تفسير له إلا وفق رُؤى وتصوّرات رجعيّة وعنصرية مُتخلّفة ومقيتة، طالما أدّت إلى حروب أهليّة ونزاعات انفصاليّة، ساهمت ولا تزال الإمبرياليّة العالميّة في إشعال لهيبها، وذلك تحقيقا لمطامحها التوسعيّة والاستعمارية وأدّت إلى تقطيع أوصال الأوطان وتخريبها.

وإيمانا برسالتهم الكونيّة ضدّ كل أشكال الحيف التي تُعاني منها دول وشعوب الجنوب على وجه الخُصوص نتيجة لموقعها في سلسلة الإنتاج الرأسمالي، **يُدافع الديّمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** على العلاقات المُتكافئة والمُساواة بين مُختلف دول العالم ضدّ هيمنة أنماط الإنتاج المُقرّرة على مُستوى مراكز القرار الاقتصادي في منظومة دول الشمال وضدّ منظومة اقتسام العمل التي تُؤدّي إلى فرض عوائق أمام التطوّر الاقتصادي لدول الجنوب حتى تضلّ اليد العاملة فيها رخيصة وحتّى تبقى مصدرا لمخزون لا ينضب من الثروات الطبيعيّة التي تذهب في جُيوب كبار رؤوس الأموال في العالم.

II. ..وضدّ «بُؤْس العولمة

إن **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات**، ومن مُنطلق وعيهم النّقدي لا ينظرون إلى العولمة لا على أنها جنّة الأمم والشّعوب الموعودة ولا بوصفها شقاءً وبؤسًا دائمين. بل إنهم **ومع إدراكهم** للمظالم المُتعدّدة التي أحدثتها العولمة على مُستوى تقسيم العمل وفتح الحدود المُطلق في الجنوب مُقابل التّحكم فيها في دول الشمال وغيرها من الإختلالات الوظيفيّة والهيكليّة، **فإنهم يرون** كذلك كلّ إيجابياتها ومحاسنها. فالعولمة اليوم هي كذلك عولمة للمعرفة والتّبادل الثقافي وهي عولمة لانتشار المعارف العلميّة والتقنيات الاقتصادية المُتطوّرة

وهـي كذلـك عولمـة لنضـالات الشّـعوب وقواهـا التقدميّـة ضـدّ الهيمنـة الإمبراطوريّـة وكل أشـكال الإمبرياليّـة والهيمنـة الجديـدة.

©Modern Times (1936)

لذلـك فـإن **الديمقراطيّيـن/ات الاجتماعييـن/ات** فـي تونـس يـرون أنهـم شـركاء فـي النّضـال الأممـي مـن أجـل عولمـة عادلـة تضمـن السّـيادة الوطنيّـة والحفاظ علـى المُقـدّرات والثّـروات الوطنيّـة وتُعـزّز السّـلم الدوليّـة وتسـمح بحُريّـة تنقّـل الأفـراد بقـدر سـماحها حاليا بتنقّـل السـلع والخدمـات ورؤوس الأمـوال وتُمكّـن الشّـعوب مـن مُمارسـة حقّهـا فـي تقريـر مصيرهـا علـى المُسـتوى السياسـي والاقتصـادي والبيئـي.

وفـي مواجهـة «بُـؤس» العولمـة، **يمـدّ الدّيمقراطيّـون/ات الاجتماعيـون/ات التّونسيّون/ات أيديهـم** لـكل أحـرار العالـم مـن أجـل نضـال أممـيّ يرمـي إلـى تغييـر منظومـة علاقـات الهيمنـة داخـل بنيـة العولمـة الحاليّـة. وهـم فـي ذلـك يعتبـرون هـذا النّضـال الأممـي المُشـترك شـرطا ضروريّـا وأساسـيّا فـي سـبيل جعـل **المشـروع الدّيمقراطـي الاجتماعـي** ناجعـا ودائمـا وهـو يشـترط فـي تحقّقـه انتصـار القُـوى الاجتماعيـة والتقدميـة فـي البلـدان الصّديقـة لتونـس.

> من أجل نضال أمميّ يرمي إلى تغيير منظومة علاقات الهيمنة داخل بنية العولمة الحاليّة

III. في الحفاظ على السّيادة الوطنيّة زمن العولمة

يُفنّد الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات جميع المزاعم التوسعيّة التي يتلحّف بها اليمين، تحت غطاء العولمة، لمُراجعة مفهوم السّيادة وذلك في سبيل إضعاف الدّولة والتخلي عن دورها على المستوى الوطني والدولي من أجل تعويضها بمنطق السوق وسيادة رأس المال، **مُؤكّدين بذلك** أن الانفتاح على العالم لا يعني بتاتا التخلي عن السّيادة سواء كانت سيادة الشعب وطنيّا أو سيادة الدّولة على مُستوى العلاقات الدوليّة.

وبالتالي فلا مجال **في نظر الدّيمقراطّيين/ات الاجتماعيين/ات** وتحت أي مسوّغ أو شعارات برّاقة للتخليّ على القرار الوطني الحرّ والمستقل. ذلك أن السيادة الشعبيّة وبناء النظام الديمقراطي لا يمكن أن يكتملا دون تحقيق السيادة الوطنيّة. وهي سيادة تشمل بالأساس سيادة الدولة على المستوى الدولي، وسيادتها في قرارها الاقتصادي، وسيادتها على ثرواتها ومُقدّراتها، وسيادتها قبل كل شيء على قراراها الأمني والعسكري.

ولكن **الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات يُحذّرون** في المقابل من أن مقولة السيادة لا يجب أن تتحوّل إلى أداة بيد أنظمة القمع والاستبداد للاستفراد بشعوبها وفعل ما تشاء، إذ **يحافظون على حقهم وواجبهم** في الوقوف في وجه الاستبداد أيما وجد ومهما كانت عناوينه.

كما **يُنبّه الدّيمقراطّيون/ات الاجتماعيون/ات** أن المديونيّة التي ترزح تحتها دول الجنوب لا يجب أن تتحوّل إلى ذريعة بيد دول الشمال والصناديق الدولية لسلبها سيادتها الماليّة. لذلك فإنهم يدعون إلى الأخذ بعين الاعتبار الظروف والملابسات التي حفّتْ بتداين هذه الدّول مُلحيّن على ضرورة تحويل هذه الدّيون إلى استثمارات بما يحفظ حُقوق الجميع.

IV. من أجل المغرب العربي الكبيرْ

تجمع بين شعوب تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وحدة ثقافيّة ولغويّة واجتماعية وتاريخية ونفسيّة وروحيّة قلما وجد لها نظير بين دول مُتجاورة في العالم. لذلك فإن **الديمقراطيّين/ات الاجتماعيّين/ات في تونس** مؤمنون بأن مشروع المغرب العربي الكبير ليس فقط خيارا بل هو ضرورة مُلحّة.

وتمثّل وحدة المغرب العربي الكبير، **في نظرهم**، اختيارا استراتيجيا في زمن التكتلات السياسيّة والاقتصادية الكبرى على المُستوى الدولي. ذلك أن دُول المغرب العربي الكبير لا يُمكن لها أن تُحقّق وجودا اقتصاديا وسياسيا دوليا وازنا دون اتّحادها.

لذلك فإنّ **الدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات**، وهم طامحون لرؤية كُنفدراليّة مغاربيّة في غد قريب، يدعون منذ الآن إلى المُسارعة بتحقيق النّقاط العاجلة التّالية بوصفها لبنات أساسيّة في بناء الصّرح المغاربي:

1. صياغة وتنفيذ حلّ عادلْ ودائم لمُشكلة الصّحراء، المُعيق الأساسي أمام الوحدة المغاربيّة.
2. السّماح بالتنقل الحُرّ للأفراد بين الدّول المغاربيّة.
3. حُريّة تنقل رؤوس الأموال.
4. إقامة اتفاقيات سياسية يتم بموجبها التّفاوض بموقف مُوحّد مع الشّركاء الاقتصاديين لدول المغرب العربي.
5. الضّغط الدائم من الشعوب على دولها لإعادة إحياء مُفاوضات تشكيل اتّحاد المغرب العربي الكبير.

> مشروع المغرب العربي الكبير ليس فقط خيارا بل هو ضرورة مُلحّة

٧. من أجل قطب اقتصادي عربي فاعلْ ووازنْ

يُؤمن الديمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات بأن الانتماء العربي لتونس حتّمته ظروف تاريخيّة واعتبارات جُغرافية وثقافيّة. لذلك فإنّهم، ومع عدم نُكرانهم له، **يُؤكدون** أنّه وفي المقام الأول انتماء حضاري ينهل من معين الحضارة العربية ويستبطن منها أهمّ وأرقى ما فيها من ثقافة وفكر وعقلانيّة بعيدا عن «الشّوفينيّة» التي تحصر العُروبة في انتماء عرقيّ وبعيدا عن الانكفاء والانغلاق والقراءة التمجيديّة للتّاريخ العربي التي لا تُؤدّي إلا للعيش في الماضي والتقوقع على الذّات، وهو ما يُؤدّي بدوره إلى نُكران الحقيقة والواقع والتستّر وراء نظريّة المُؤامرة واعتمداها كذريعة لكُره الآخر المُختلف ومُناصبة العداء له واعتباره سبب الوهن والتخلّف.

وتطويرا للانتماء العربي لتونس، وبعيدا عن كلّ الشّعارات الفضفاضة والرّؤى الوحدويّة الإندماجية التي تُؤدّي إلى طمس الاختلاف والتنوّع وتذكي النّعرات الدينيّة والعرقيّة والطائفيّة وتساهم في تأبيد التخلّف العربي، **يُؤمن الديمقراطيون/ات الاجتماعيون/ات** أنه لا سبيل للخُروج من التخلّف والتبعيّة وتحقيق النهوض والتقدّم إلا بالسّعي لتحقيق الحدّ الأدنى المُشترك للشعوب العربية بعيدا عن التّجاذبات والانقسامات الإيديولوجيّة.

لذلك **يدعو الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** إلى التوجّه نحو الاقتصاد المُشترك وينادون بتحقيق قطب اقتصادي عربي يكون المفتاح للتواجد في عالم مُتعدّد الأقطاب لا يستعرف إلا بالكتل الإقليمية والاقتصادية الكبرى. وبالتّالي لا سبيل للاندماج العربي في العولمة، **في نظرهم**، سوى من خلال تأسيس سُوق عربيّة مُشتركة لتبادل السّلع والخدمات، تُشكل قُطبا فاعلا ووازنا في الاقتصاد العالمي ووسيلة ضغط دوليّة في السياسة العالميّة.

> انتماء حضاري بعيدا عن الانكفاء والانغلاق والقراءة التمجيديّة

VI. إفريقيا قارّتنا، إفريقيا قبلتنا ..

يعتزّ الدّيمقراطيّون الاجتماعيون بالانتماء الإفريقي لتونس، كيف لا وهي من أهدت لإفريقيا أسمها. و**يستذكرون** في هذا الصدّد النّضالات المُشتركة من أجل التحّرر من الاستعمار وبناء القارّة الإفريقيّة. وأمام مُحدّدات الجغرافيا وإرث التّاريخ، فإنهم **يُؤكّدون** أنّ الانتماء الإفريقي لتونس لا يجب أن يبقى مُناسباتيا يُستذكر فقط حين المُشاركة في التّظاهرات الرياضيّة أو الثقافيّة، بل إن القبلة يجب أن تكون فعلا في اتجاه إفريقيا.

وفي هذا الصدّد **يُؤكّد الدّيمقراطيّون الاجتماعيون** أن إفريقيا لم تعدْ تلك القارّة التي تنهشها المجاعات وتتنازعها القُوى العُظمى وتُذكي فيها الصّراعات القبليّة والعرقيّة وتُهندس الحُروب الأهليّة والانقلابات العسكريّة لتأبيد السّيطرة عليها ونهب ثرواتها. بل إن إفريقيا اليوم هي قارّة تحتوي على كلّ الإمكانيّات الضروريّة لتحقيق نهضتها. وقد شرعت بعدُ في تحقيقها. إذ أن العديد من الدّول الإفريقيّة باتت تُحّقق نسب نموّ عالية وغدت إفريقيا اليوم قبلة العالم ومستقبله بما تحتويه من ثروات باطنيّة وطبيعية وأراضٍ خصبة وبوصفها سُوقا مُهمّة جدّا تتسابق كل القوى للفوز بها.

وأمام هذه الأهميّة الإستراتيجيّة للقارّة الإفريقيّة **يدعو الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** إلى التوّجه إفريقيّا بكلّ ما تعنيه كلمة التوّجه من معنى وحُمولة. وذلك من خلال السعي إلى وضع موطأ قدم في إفريقيا عبر فتح السّفارات وتركيز دبلوماسيّة اقتصاديّة ناجعة والتّشجيع على الاستثمار المُتبادلْ والتّعاون في مُختلف المجالات. كما أنهم يدعون، وبكلّ شدّة، الى المساهمة في بناء أسواق ومناطق تبادل حرّ مع مختلف البلدان الإفريقيّة.

المصدر: www.seekpng.com

التوّجه إفريقيّا بكلّ ما تعنيه
كلمة التوّجه من معنى وحُمولة

VII. فلسطين، بوصلة أحرارْ العالم..

طالما **كان نضال الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** في تونس، ولا يزال، مُنصبّا على التحّرر والانعتاق من كلّ الأغلال التي تُعيق الشّعوب وتحول بينها وبين التقدّم والازدهار. وكما كان **هدفهم** الأساسي هو التحّرر من الاستعمار والحصول على الاستقلال التام فانهم قد **ساندوا** كل نضالات الشّعوب العربيّة والإفريقيّة في نضالهما من أجل حُصولها على استقلالها وبناء أوطانها.

ولمّا كانت فلسطين الأرض الوحيدة في العالم التي ترزح تحت نير استعمار لا يزال يُمعن في اغتصاب الحقّ، فإن **الدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات في تونس لا يُمكن أن يكونوا إلا في صفّ المقاومة الوطنية التقدميّة الفلسطينية** وممثليها الشرعيّين.

©حنظلة - ناجي العلي

وبذلك فإن **بوصلة الدّيمقراطيّين/ات الاجتماعيين/ات** في تونس تظلّ مُتّجهة دائما، رفقة كل أحرار العالم، نحو فلسطين، من خلال دفاعهم عن هذه القضيّة العادلة بكل الطرق الشرعيّة وفي كل المحافل الدوليّة، **هدفهمْ في ذلك مقاومة الاحتلال** لفكّ عُزلة الشّعب الفلسطيني وضمان حقّ عودة اللاجئين ومنع التوسّع الاستيطاني وصولا إلى تحقيق التحّرير الكامل والشامل من الاحتلال وإقامة دولة فلسطين على أرض فلسطين العربيّة وعاصمتها القُدس.

VIII. عودٌ على بدء : نحو، أفق الإنسانيّة الرّحب : «الهجرة إلى الإنسانيّة»

طالما **حذّر الدّيمقراطيّون/ات الاجتماعيون/ات** من مقولة نهاية التاريخ، مُنسّبين إياها ومُعتبرين أن العالم الجديد الذي نشأ على إثر انهيار الإتحاد السوفياتي ليس عالم الرّخاء المُطلق والسّعادة كما بشّر بذلك المُتسرّعون. وإنما هو عالم احاديّ القطب كشّرت فيه الإمبريالية عن أنيابها.

لذلك **انصّب نضال الدّيمقراطيين/ات الاجتماعيين/ات**، مُتسلّحين في ذلك بفكرهم الوقّاد وتحركاتهم الميدانية السلميّة، إلى إعادة التوازن للعالم مُبشرّين بأفق الإنسانية الرّحبة وبالأمميّة بديلا حقّا وحقيقا عن الإمبرياليّة المُعولمة.

خاتمة

هـذا البيـان هـو فـي الأسـاس محاولـة لإرسـاء نقطـة انطـلاق جديـدة لبنـاء حركـة ديمقراطيّـة اجتماعيّـة جماهيريّـة تسـعى الـى الوصـول الـى السـلطة عبـر نيـل الثقـة الشـعبيّة. وحركـة مثـل هـذه ضـرورة ملحّـة لبلادنـا. ان اسـتكمال البنـاء الديمقراطـي وتمتيـن المؤسسـات التمثيليّـة وتحصيـن العمـل السياسـي مـن الـردّة نحـو الاسـتبداد أو السـقوط فـي الفخـاخ الناعمـة للرجعيّـة الدينيّـة أو الشـعبويّة والسـعي لمجتمـع حـرّ ومتعـدّد يحـلّ تناقضاتـه سـلميّا عبـر الاحتـكام الـى قواعـد سياسـية أساسـها الخيـارات الشـعبيّة والارادة العامـة تبقـى كلّهـا مهامـا تسـتوجب مـن يناضـل مـن أجـل اسـتكمالها.

وانّ الديمقراطيين الاجتماعيين والديمقراطيات الاجتماعيّات لها !

ولكـنّ الوقائـع كما التاريـخ قـد أثبتـت أن ديمقراطيّـة سياسـية لا تحقـق رخـاء اقتصاديـا وعدالـة اجتماعيّـة تبقـى ديمقراطيّـة مهـدّدة ومنقوصـة تفتـح البـاب واسـعا لمشـاريع اسـتبداديّة تحـت مسـميات متعـددة تتفـق فيمـا بينهـا حـول العـداء لهـذا المشـروع.

تونـس الّتـي انطلـق تاريخهـا الجديـد ذات 14 جانفـي مـن سـنة 2011 هـي بحاجـة اليـوم الـى الخـروج مـن أزمتهـا الاقتصاديـة والاجتماعيّـة. ولكـن عمليّـة الانقـاذ هـذه لا تحتـاج الـى اجـراءات منعزلـة تتخـذ مـن قبـل تقنييـن أو اداريين وهـي لا تحتـاج خاصّـة الـى تصـورات اقتصاديّـة واجتماعيـة يمنيّـة تحـوّل الدولـة الـى حـارس لمصالـح الأثريـاء والمترفيـن وتبنـي منظومـة اقتصاديّـة متحـرّرة مـن كلّ رقابـة هدفهـا الربـح ووسـيلتها تحويـل الانسـان وكلّ أبعـاد وجـوده الـى سـلع تبـاع وتشـترى.

ان تونـس اليـوم هـي بالأحـرى بحاجـة الـى منظومـة اقتصاديّـة بديلـة فعّالـة تنتـج الثـروة بأقصـى سـرعة ونجاعـة ممكنتيـن حتّـى تعيـد اقتسـامها للتقليـص مـن الهـوّة الاجتماعيّـة الّتـي تميّـز المجتمـع، منظومـة تشـجّع المبـادرة الاقتصاديّـة الحـرّة وتشـجع الاسـتثمار الخـاص وتجعـل مـن الدولـة مخطّطـا ومستشـرفا اقتصاديّـا راعيـا لخدمـات اجتماعيّـة أساسـيّة، منظومـة

تقيم عدالة جبائيّة تدريجيّة وتصاعديّة لا تهدف في وجودها فقط الى اثراء الأثرياء وتفقير الفقراء...

وانّ الديمقراطيات الاجتماعيات والديمقراطيين الاجتماعيين لها !

ان نظاما ديمقراطيّا يهدف الى تحقيق العدل الاجتماعي لا يمكن أن يقام دون ضمان الحقوق والحريّات الفرديّة، فمجتمع ذكوريّ لا يساوي بين أفراده ولا يفصل المجالين العام والخاص ولا يحترم حقوق أفراده يشكّل الأرضيّة الثقافيّة والاجتماعيّة لمنظومات الاستبداد السياسي والاقتصادي. كما أنّ المساواة التامّة والشاملة بين النساء والرجال شرط لا يمكن دونه تحقيق مجتمع عادل قادر على تحقيق المساواة والإخاء. على هذا الأساس فانه لا يمكن التفكير والنضال وتجسيد سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف الى العدالة الاجتماعيّة والمساواة دون الايمان والفعل من أجل احترام الحقوق والحريات الفرديّة والمساواة بين النساء والرجال.

وانّ الديمقراطيين الاجتماعيين والديمقراطيات الاجتماعيات لها !

ان الانسانيّة جمعاء هي أفق الديمقراطيين الاجتماعيين وان أعينهم وقلوبهم تتوجه أنّى وجدت نضالات لشعوب ترنو لتحررها من ربقة الاستعمار أو الاضطهاد سياسيا كان أو اقتصاديّا. هذا الانخراط في تصوّر أممي لطريق الحريّة وتحقيق العدل أصبح أكثر نجاعة اليوم مع الامكانيات الّتي تتيحها العولمة. هذه العولمة، كما أنها حمّالة لسياسات الأسواق الماليّة العالمية ورأس المال العالمي العابر للحدود الساعية للربح دون أدنى اعتبار لقيمة الانسان وآلامه الناتجة عن الاختلال في توزيع الثروات أو لمتطلبات النظام البيئي لكوكب الأرض، فإنها تتيح بموازاة ذلك حريّة تنقل المعرفة والتقنيات الحديثة وخاصة الأفكار الملهمة لنضال الشعوب. مقارعة مساوء النظام المعولم تشترط

بداية وقبل أي معطى آخر الذود عن السيادة الوطنية، سيادة على القرار الوطني الحرّ والمستقل والنابع عن الإرادة العامة وسيادة على المقدرات الوطنيّة الطبيعيّة والبشريّة.

وانّ الديمقراطيات الاجتماعيات والديمقراطيين الاجتماعيين لها !

انّنا نذكّر أن صياغة هذا البيان كانت بمبادرة من شباب حاملين للفكرة الديمقراطيّة الاجتماعية ومؤمنين بها. هذه المبادرة تريد أن تقترح على مجمل القوى الديمقراطية الاجتماعيّة نصّا مرجعيّا يحدّد الأدنى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي والسيادي الّذي يمكن على قاعدته الانطلاق في مسار توحيدي للقوى السياسية والمدنيّة والنقابيّة من أجل بناء مشروع سياسي يطرح نفسه على عموم الشعب من أجل نيل الثقة والانطلاق في تحويل مشروعه الى سياسات عموميّة تغيّر من واقع الناس وتبني أسس العدالة الاجتماعية.

هذا البيان اذا ليس برنامجا انتخابيّا ولا تأصيلا فلسفيّا للفكرة الديمقراطيّة الاجتماعية بل هو نص يطمح المبادرون به الى أن يكون وثيقة مرجعيّة لإتحاد القوى اليسارية الديمقراطيّة الاجتماعية. وان هذه المجموعة تؤمن بأن الحلول التنظيميّة لجعل هذه الوحدة ممكنة كثيرة ومتنوعة أدناها التشكل في جبهة سياسية قوية وفاعلة وأفضلها بناء تنظيم سياسي موحّد تسير حياته الداخلية على وقع تعايش تيارات مختلفة تتنافس فكريّا وتتوحد خارجيا متى انعقدت مؤتمرتها الديمقراطيّة الدورية.

في ما عدى هذا الخيار، لا يعدو أن يكون السير السكتاري بصفوف متفرّقة مساهمة في انتصار قوى اليمين والردة والرجعيّة.

في خطابه الأخير قبل استشهاده ذكّر سلفادور أليندي ومازال يذكرنا بـ «انّ التاريخ لنا وانّ الشعوب هي الّتي تصنعه».

«انّ التاريخ لنا وانّ الشعوب
هي الّتي تصنعه.»

مؤسسة فريديريش ايبرت
مكتب تونس

4، نهج بشار ابن برد
صندوق بريد 63 - 2078 المرسى

(+216) 71 775 343 / 71 742 895
(+216) 71 742 902
info.tn@fes.de
www.fes-tunisia.org
Friedrich-Ebert-Stiftung Tunisie
Friedrich-Ebert-Stiftung Tunisie